

طارق المهدوى

إنهيار الدولة المعاصرة
فى مصر



دار العالم الثالث

طارق المصطفى

إنهيار الدولة المعاصرة

في مصر

إنهيار الدولة المعاصرة
في مصر

طارق المهدوى

إنهيار الدولة المعاصرة فى مصر



دار العالم الثالث

إنهيار الدولة المعاصرة فى مصر

طارق المهدوى

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

© حقوق النشر محفوظة

الناشر

در العالم الثالث

٣٢ ش صبرى أبو علم، باب اللوق، القاهرة

ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠

e-mail: elguindimohamed@hotmail.com

((أخى ... جاوز الظالمون المدى))

الفصل الأول

الدولة ظاهرة عابرة في تاريخ الوطن

تفرز الأوضاع الاقتصادية في أى مجتمع هرمًا اجتماعيًا تتربع على رأسه الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية، وتسعى هذه الفئة للحفاظ على هيمنتها بضمان استقرار الهرم الاجتماعي القائم تحتها بما يقتضيه ذلك من تسيير للفئات الأدنى بالمجتمع في الاتجاهات التي تدعم هذه الهيمنة أو على الأقل لا تهددها. ولهذا الهدف تحديداً أنشأت الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية شبكة المؤسسات والوظائف المتداخلة والمترابطة فيما بينها والمسماة "الدولة" والتي تفرض الاستقرار على الفئات الأدنى في المجتمع باستخدام مجموعتين من المؤسسات هما مجموعة مؤسسات القوة ذات الوظائف القمعية (جيش، شرطة، أمن سياسى داخلى، حكم محلى، قضاء) وهي تعمل على خلق حالة من الخوف في المجتمع وبالتالي الخضوع للأمر الواقع. ومجموعة مؤسسات التعبئة ذات الوظائف الدعائية (إعلام، ثقافة، تعليم، شئون دينية، شباب) وهي تعمل على خلق حالة من الوعي الزائف في المجتمع وبالتالي القبول الزائف بالأمر الواقع. وتستثمر الفئة صاحبة الهيمنة حالة الاستقرار المفروضة بواسطة مجموعتي مؤسسات القوة والتعبئة لتحقيق أقصى مكاسب اقتصادية ممكنة في أسرع وقت ممكن

باستخدام مجموعة ثالثة من المؤسسات وهي مجموعة المؤسسات البيروقراطية ذات الوظائف المالية (رئاسة الحكومة، الوزارات والهيئات المالية والاقتصادية والخدمية) والتي تعمل على تحقيق المكاسب لتلك الفئة عبر الجباية المالية المباشرة من أملاك الأفراد ومعاملاتهم وعبر استغلال كل ما هو متاح في المجتمع من رؤوس أموال وأيدي عاملة ومهارات بشرية ومكونات سياحية وموارد طبيعية وموقع جغرافي وغيرها، وعبر التلاعب المخطط بالاعتبارات الاقتصادية المتناقضة مثل العرض والطلب أو الاستثمار والإدخار أو الأجور والأسعار أو الأرباح الآجلة والأرباح العاجلة أو غيرها. والسيطرة على هذه المجموعات الثلاث للمؤسسات والتنسيق بينها كان لابد من ظهور ما هو أعلى وأقوى فظهرت مجموعة رابعة هي مجموعة المؤسسات السياسية (رئاسة الدولة، مجلس الدفاع الوطني، الحزب الحاكم والأحزاب الموالية، هيئات التوجيه، التنظيم السري) والتي تتولى أيضاً مهمة مسح وفرز المجتمع بمختلف فئاته والدولة بمختلف مؤسساتها لضخ الأفراد الأقدر على القيادة بالشكل الذي يكفل أقصى استقرار ممكن للهرم الاجتماعي القائم لصالح الفئة صاحبة الهيمنة، وهؤلاء الأفراد الذين يتم استخراجهم يرتقون صعوداً داخل مجموعة المؤسسات السياسية ليتم توزيعهم على المواقع القيادية لمؤسسات القوة والتعبئة والبيروقراطية إلى جانب المؤسسات السياسية كما أن كبيرهم الذي يتولى القيادة الأعلى لمجموعة المؤسسات السياسية يصبح هو بالضرورة "رأس الدولة" بكافة مؤسساتها بصرف النظر عن المسمى الوظيفي الذي يحمله "رئيس جمهورية، ملك، مرشد

أعلى، رئيس المجلس الأعلى، قائد أعلى، رئيس وزراء... أو غيرها من المسميات" علماً بأنه في حالة ما إذا كان قد تم استخراج بعض هؤلاء الأفراد بمن فيهم كبيرهم من أصول اجتماعية أو مؤسسية بعيدة عن الفئة صاحبة الهيمنة فإنهم لا يرتقون صعوداً إلا بتأكيدهم خيانتهم لأصولهم حيث لا يعملون إلا لضمان استقرار الهرم الاجتماعي القائم لصالح الفئة صاحبة الهيمنة.

وإذا كان المجتمع المحلي المقصود أقل تطوراً من أقرانه في الميزان العالمي فإن الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية محلياً تكون أضعف من نظيراتها في المجتمعات الأكثر تطوراً، ويفرز هذا التطور متفاوت هرمياً اجتماعياً عالمياً تتربع على رأسه الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية داخل المجتمع الأكثر تطوراً على الإطلاق في الميزان العالمي، وتسعى هذه الفئة للحفاظ على هيمنتها المزدوجة محلياً وعالمياً بضمان الاستقرار ليس فقط بالنسبة للهرم الاجتماعي المحلي القائم تحتها داخل مجتمعها ولكن أيضاً وبنفس الحرص بالنسبة للهرم العالمي وبالنسبة للأهرام الاجتماعية المحلية القائمة داخل المجتمعات الأخرى الأقل تطوراً بما يقتضيه ذلك من تسيير العالم كله في الاتجاهات التي تدعم هذه الهيمنة أو على الأقل لا تهددها. ولهذا الهدف تحديداً وبمجرد ظهور تجليات التطور المتفاوت أنشأت الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية العالمية منذ حوالي خمسة قرون شبكة عابرة للحدود والقارات تضم مجموعات من المؤسسات والوظائف التي تعمل على المستوى العالمي بهدف استثمار فارق القوة النسبي القائم - كأحد ملامح التطور المتفاوت - لاختراق المجتمعات المحلية

الأقل تطوراً والتغلغل فيها لضمان استقرارها الداخلي لصالح الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية العالمية، وقد استمرت هذه الشبكة في مسعاها لتحقيق الهدف المذكور على مدى القرون الخمسة الماضية، وفي إطار نفس الهدف تغيرت آليات عمل الشبكة عدة مرات كما تغير إسمها من الإستعمار إلى الإمبريالية إلى إسمها الحالي وهو "العولمة". وتسعى الشبكة العالمية لفرض هدفها باستخدام مجموعات عابرة للحدود والقارات من مؤسسات القوة والتعبئة والمال والسياسة مضافاً إليها مجموعة خامسة حديثة فرضتها طبيعة هدف الاختراق والتغلغل ألا وهي مجموعة مؤسسات الدبلوماسية (وزارة الخارجية، إعلام خارجي، تمثيل تجاري، علاقات ثقافية خارجية، ملحقين عسكريين، أمن سياسي خارجي، دبلوماسية شعبية، وكالات دعم وهيئات معونة، منظمات دولية كالأمم المتحدة وفروعها أو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما شابه) وقد أصبحت المؤسسات الدبلوماسية بالنسبة للمجتمعات الأكثر تطوراً في الميزان العالمي هي حارس البوابة المقيم ميدانياً داخل المجتمعات المحلية الأقل تطوراً لدعم وتغطية العمليات اليومية والإشراف المباشر عليها ضماناً لأكبر نجاح ممكن بأقل تكلفة ممكنة لهدف الاختراق والتغلغل المشار إليه.

ورغم أن التطور المتفاوت يرجع بشكل أساسي إلى ما اتسمت به المجتمعات المحلية الأقل تطوراً عبر التاريخ من تشوهات في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن ردود فعل هذه المجتمعات تجاه المسعى الخارجي لاختراقها قد اختلفت تبعاً لاختلاف درجات وتوعية التشوهات من جهة وتبعاً للاختلافات

الجغرافية والتاريخية والعرقية والثقافية بين المجتمعات المحلية وبعضها من جهة أخرى. وقد تراوح الاختلاف ردود الفعل بين التصدي الحقيقي أو التصدي التفاوضي أو الاستسلام الذي كان هو رد الفعل المفضل لدى الفئات صاحبة الهيمنة المحلية داخل معظم المجتمعات الأقل تطوراً لعدة أسباب منها اعتقادها بأن تحقيق مكاسبها الذاتية يتم بشكل أسهل عبر الاستعانة بالفئة صاحبة الهيمنة العالمية باعتبارها الأقوى لا سيما وأن هذه الفئة الأقوى تعدها من جانبها بضمن استقرار الهرم الاجتماعي المحلي القائم تحتها ولصالحهما معاً، ومنها "تبهار" الفئات المحلية بما تسراه - دون غيرها - من مميزات "إلهية" لدى الفئات صاحبة الهيمنة العالمية، ومنها غياب المراجعة الداخلية لأفعال وردود أفعال الفئات صاحبة الهيمنة المحلية بالنظر إلى ما تعرضت له مجتمعاتها من استبداد تاريخي متواصل أسفر عن استبعاد تام للفئات الأدنى عن الشأن العام فانفردت الفئة صاحبة الهيمنة بالقرار دون رقيب أو حسيب أو مراجع، الأمر الذي مهد الطريق أمام قرار الاستسلام سواء اتخذته هذه الفئة على جرعة واحدة أو على جرعات متعددة متتالية. ومع استسلام الفئة المحلية تلتحق كتابع لفئة العالمية وتقوم بإلحاق شبكة الدولة كتابع للشبكة عابرة الحدود والقرارات التي اتخذت حالياً اسم "العولمة". وفي الدولة التابعة تظهر أيضاً مجموعة مؤسسات الدبلوماسية ولكن للقيام بمهام مختلفة تتراوح ما بين الاستجداء والاستقواء والتغطية فهي تستجدي الفئات صاحبة الهيمنة الاقتصادية في المجتمعات الأكثر تطوراً على الصعيد العالمي لزيادة المكاسب أو تقليل الخسائر في الداخل

لصالح الفئة صاحبة الهيمنة المحلية وهي في الوقت ذاته تستقوى بفارق القوة النسبي لمؤسسات ووظائف الدول الأكثر تطوراً بما في ذلك الشبكة عابرة الحدود والقارات لممارسة المزيد من القمع وتزييف الوعي ضد الخصوم والمعارضين القائمين أو المحتملين في الداخل، وفي المقابل يتم استخدامها كمواتر لتغطية الأنشطة الدبلوماسية للدول الأكثر تطوراً على أراضي الدول الأقل تطوراً الأخرى. أي أنه يكون على الفئات الأدنى بالمجتمع المحلي الأقل تطوراً أن تتجرع جرعة مزدوجة من الخوف والوعي الزائف بواسطة مؤسسات ووظائف القوة والتعبئة المحلية والعالمية المتحالفة معاً بإشراف المؤسسات الدبلوماسية لضمان استمرار الهيمنة المزدوجة على المجتمع المحلي لصالح الفئة صاحبة الهيمنة المحلية ومن فوقها الفئة صاحبة الهيمنة العالمية.

وإذا كان من المؤكد أن للوطن قدسية جذيرة بالولاء وللشعب حرمة تستحق الانتماء، فإن "الدولة" بشكل عام والدولة التابعة على وجه الخصوص تظل بكل مؤسساتها ووظائفها مجرد ظاهرة عابرة في تاريخ الوطن والشعب، رغم إدعاء البعض بتطابق الدولة مع الوطن والشعب لمنحها مالا تستحقه من ولاء وانتماء وحرمة وقدسية هي كلها واجبة للوطن والشعب. وعليه فإن الطابع العابر لظاهرة الدولة يعنى منطقياً أنه إذا لزم الأمر لصالح الوطن أو الشعب فإن الدولة يمكن تعديلها أو تغييرها أو حتى إلغائها نهائياً.

الفصل الثانى

مقومات إستقرار الدولة المعاصرة بين الشرعية والمشروعية

إذا كان ضمان استقرار الهرم الاجتماعى القائم لصالح الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية فى المجتمع يتم بواسطة الدولة التى تستخدم مؤسساتها السابق تحديدها لتأدية وظائفها بالأشكال السابق تحديدها، فإن ضمان استقرار الدولة فى حد ذاتها على المدى المتوسط يتم بشكل طردى مع توافر "الشرعية" لهذه الدولة وهى التى تتحقق بمقدار ما يتسع نطاق مؤسسات الدولة لأوسع حد ممكن من فئات المجتمع الأخرى أى بمقدار اتساع "التحالف الاجتماعى الحاكم" فإذا ضاق التمثيل والاستيعاب بحيث تقتصر مؤسسات الدولة على الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية وحدها نكون بصدد غياب الشرعية، وفى هذه الحالة تفقد الدولة قدرتها على ضمان استقرارها متوسط المدى فتتراجع أهدافها لتقتصر على هدف أدنى بديل وهو محاولة ضمان الاستقرار فى المدى القصير الأمر الذى يتم بشكل طردى مع توافر "المشروعية" لهذه الدولة، علماً بأن المشروعية تتحقق بمقدار توافر المقومات الخمسة الآتية:-

١ - المشاركة :-

بمعنى نجاح الدولة في إظهار أن تشكيل مؤسساتها يعتمد على الأغلبية المطلقة الواردة في الصندوق الزجاجي للانتخابات (الرئاسية والبرلمانية والمحلية والنقابية والأهلية... وغيرها). الأمر الذي تظمن معه الفئات الأدنى بالمجتمع إلى أن ممارسة مؤسسات الدولة لوظائفها تتم باختيار الأغلبية وتحت إشرافها مما يوحي نظرياً بإمكانية تداول السلطة، بصرف النظر عن عدم واقعية هذا الإيحاء وبصرف النظر عما تتركبه مؤسسات الدولة خارج الصندوق الانتخابي من ممارسات إتفاقية لتهيئة المشهد داخل الصندوق على النحو الذي يوحي زوراً بالمشاركة رغم غياب أبسط قواعد المشاركة عنه.

٢ - القبول :-

بمعنى نجاح الدولة في تلبية احتياجات الفئات الأدنى بالمجتمع من السلع والخدمات الأساسية بدرجة من الوفرة والجودة والكفاءة تخلق لدى هذه الفئات حالة من الرضا تتحول مع الاستمرار التراكمي إلى قبول مجتمعي عام بالأمر الواقع، بصرف النظر عن سوء توزيع الموارد بشكل حاد لصالح الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية وبصرف النظر عن احتكار هذه الفئة السافر للتمكين الحقيقي في استغلال سلع وخدمات المجتمع.

٣ - الهيبة :-

بمعنى نجاح الدولة في تحقيق معايير السيادة الوطنية والنفوذ الإقليمي والعالمي على الصعيد الخارجي إلى جانب معايير الأمن والأمان والردع والانضباط ومعايير المساواة وسيادة القانون

والعدل وصولاً إلى إحقاق الحقوق لأصحابها ورد المظالم ومجازاة الجناة والجانحين والمخالفين بما ارتكبت أيديهم وذلك على الصعيد الداخلي. الأمر الذي يخلق لدى الفئات الأدنى في المجتمع شعوراً باحترام الدولة أو على الأقل احترام بعض مؤسساتها بما يصاحبه من التزام طوعى بتعليماتها، بصرف النظر عما يصيب المعايير المشار إليها من اختلال واعوجاج جزئي أو كلي بمجرد اقترابها من المصالح أو التمكين الحقيقي للفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية.

٤ - الإستيعاب:-

بمعنى نجاح الدولة في تعبئة أوسع حد ممكن من فئات المجتمع حول بعض المفردات المتناثرة هنا وهناك والمتعلقة بالهوية الوطنية أو القومية أو الدينية بشكل يخلق إنسجاماً اجتماعياً واصطفافاً جماعياً مؤقتاً خلف مؤسسات الدولة والتي تقوم آنذاك باستيعاب كلي أو على الأقل شبه كلي لمختلف فئات المجتمع في مواجهة ما تخوضه من التحديات والأخطار الخارجية أو الطبيعية أو غيرها مما يمس الهوية من مفردات، بصرف النظر عن الطابع الوهمي أو المفتعل لمعظم هذه التحديات والأخطار وبصرف النظر عن التفاوت الكبير في توزيع أعباء المواجهة لصالح الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية.

٥ - الدعم الخارجي:-

بمعنى نجاح الدولة في الحصول على معونات عالمية مباشرة في مختلف المجالات مما يساعد مؤسساتها على البقاء والاستمرار في تأدية وظائفها بعد انتهاء عمرها الافتراضي، بصرف النظر عن الطابع الاستثنائي المؤقت للدعم الخارجي وبصرف النظر عما

يقابل هذا الدعم من الترامات مستقبلية تؤثر سلباً على المجتمع كله رغم أنه يفيد فقط وبشكل مباشر الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية. وإذا كانت الدولة قادرة على تحقيق الاستقرار قصير المدى وهو الاستقرار القائم على المشروعية بمقدار ما توفره من المقومات الخمسة المذكورة فإن غياب هذه المقومات ينفي عنها المشروعية وبالتالي ينفي إمكانية ضمان استقرارها القائم على المشروعية. فإذا كانت هذه الدولة - الافتراضية - قد تشبعت بالمشروعية لكونها قد سبق أن عجزت عن تحقيق استقرارها متوسط المدى وهو الاستقرار القائم على الشرعية بعجزها عن توسيع نطاق التحالف الاجتماعي الحاكم، فإن هذه الدولة تقف على أعتاب "الإنهيار الحتمي".

وتجدر هنا التفرقة بين نوعين من المجتمعات، الأول هو ذلك الذى تحوى جنياته مؤسسات حقيقية أخرى ذات وجود إقتصادي واجتماعي وسياسي مرتبط بالوطن والشعب مع استقلال نشاطها عن الدولة، سواء كانت هذه المؤسسات من الناحية التاريخية سابقة على الدولة مثل المؤسسات الطائفية والقبلية والعشائرية وغيرها أو كانت لاحقة عليها مثل مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والأندية والجمعيات الأهلية وغيرها، وفي هذا النوع فإن إنهيار الدولة يسفر عن تحرك المجتمع كله خطوات للخلف أو للأمام ليُلتف حول هذه المؤسسات البديلة التى تتولى بطريقتها عبء حماية الوطن والشعب ولو بصفة مؤقتة لحين تأسيس الدولة الجديدة وتمكينها. أما النوع الثانى من المجتمعات فهو ذلك الذى تمكنت فيه الدولة تاريخياً من القضاء بشكل نهائى على المؤسسات الأخرى أو على

الأقل نجحت في إقصائها وتهميشها وعزلها عن الوطن والشعب لتفرد مؤسسات الدولة بكافة تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا فإن انهيار الدولة مع غياب أى بديل مؤسسى آخر يعنى أن كل التحركات الحماينة المحتملة للمجتمع ستكون فى الفراغ مما يدفع بالشعب حتماً نحو أتون الحرب الأهلية ويدفع بالوطن حتماً نحو هاوية التفكك والفوضى.

وقد انتبهت الأمم المتحدة مؤخراً لهذه الحقيقة فوجهت النصيح للحكام الذين فقدت دولهم الاستقرار القائم على الشرعية بأن يحاولوا ضمان الاستقرار القائم على المشروعية عبر تحقيق مقوماتها التى أطلقت عليها اسم "معايير الحكم الصالح" حيث أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٥ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالقاهرة توصية لهؤلاء الحكام مفادها أن الحكم الصالح هو الذى يضمن اضطراد التداول السلمى للسلطة بالاعتماد على المعايير الآتية:-

- ١- صيانة الحرية وتوسيع خيارات المواطنين التنموية.
- ٢- المشاركة الشعبية الفعالة مع التمثيل الشامل لعموم الناس دون إقصاء لأحد.
- ٣- إدارة الشأن العام بالاعتماد على مؤسسات تعمل بكفاءة وشفافية وتخضع للمساءلة الفعالة والإشراف الجماهيرى.
- ٤- سيادة قانون عادل وحامى للحرية على الجميع ويسهر على تطبيقه قضاء نزيه ومستقل وتنفذ أحكامه بكفاءة من قبل السلطة التنفيذية.

الفصل الثالث

ظهور الدولة في مصر

إذا كان ما سبق تناوله يدخل ضمن القواعد الموضوعية لظاهرة الدولة والظروف الموضوعية المحيطة بها على وجه العموم فإن لكل دولة محددة على وجه الخصوص ما يميزها من ملامح في النشأة والصعود والهبوط طبقاً لظروفها الذاتية، فمصر التي شهدت البدايات الأولى للتاريخ الإنساني المدون عام ٦٠٠٠ قبل الميلاد بظهور المجتمع المصري المعروف باسم حضارة حلوان الأولى، هي نفسها التي شهدت ظهور الوطن الموحد الذي يسكنه شعب واحد عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد حيث تم التوحيد على يد الملك "نارمر" الشهير بمينا موحد القطرين وحيث كان متوزعاً على هذين القطرين شعب واحد هو "شعب الإله رع" وهي العبارة التي كانت تكتب بالهيروغليفية "ما - صي - رع" وينطقها أهلها في القطرين قبل وبعد التوحيد "مصر". وهي نفسها التي شهدت ظهور الدولة الأولى في ذلك التوقيت التاريخي المبكر، حيث نشأت الدولة المصرية تحت ضغط استثنائي لمجموعة من التحديات التي واجهت المجتمع المصري آنذاك وكان أبرزها الآتي:

١- شراسة نهر النيل وثقلب أوضاعه ما بين جفاف مهلك وفيضان مدمر بما فرضه من ضرورة تعبئة الجهود البشرية

الكثيفة وتنظيمها بشكل يكفل السيطرة على النيل وضبط أدائه وتطويعه لاستخلاص خيره من شره لصالح المجتمع المصري. وقد فرضت هذه الضرورة بدورها ظهور المؤسسة البيروقراطية المصرية لتتولى مهام تنظيم القوى البشرية الكثيفة والمنتشرة على امتداد الوادى والدلتا وتشغيلها وتوزيع العمل فيما بينها بما يحقق السيطرة على النهر الشرس سواء من خلال عمليات حفر وشق الترع والمصارف وبناء السدود أو من خلال عمليات الاستعداد المسبق لتقلبات النهر بقياس انخفاض وارتفاع مناسيب المياه على امتداد الوادى والدلتا أو من خلال عمليات ري الأراضى الزراعية بمياه النيل فى مواسم الاستقرار المائى وعمليات ري نفس الأراضى بنفس المياه فى مواسم الجفاف والفيضان، بما تقتضاه ذلك من مهام أخرى للبيروقراطية المصرية كتنظيم وحماية المحاصيل الزراعية التى يتم جنيها فى مواسم الاستقرار لتوزيعها على المصريين فى مواسم الجفاف والفيضان وتخزين وحماية أدوات الحفر والبناء والرى لتوزيعها على المصريين المنتشرين بطول الوادى والدلتا حسبما تقتضيه أوضاع نهر النيل.

٢- التعدد السلالى حيث ترجع أصول المصريين إلى أربع سلالات رئيسية وفدت من التخوم المحيطة إلى منطقة وادى النيل ودلتاه خلال العصرين الحجريين القديم والحديث وهى:-

- أ- سلالة فارس وما بين النهرين والهلل الخصيب.
- ب- سلالة الحبشة وبونت والقرن الأفريقى.
- ج- سلالة الأناضول والقوقاز وضيقات البحر المتوسط.
- د- سلالة أواسط أفريقيا.

وقد سعت كل سلالة لفرض نفسها على شركائها في الأرض الجديدة كما سعت كل سلالة لجذب المجتمع الجديد بمجملة نحو التخوم التي تشكل هي امتداداً لها في مصر الأمر الذي هدد الكائف المطلوب بين الجميع للسيطرة على نهر النيل وتطويعه، وقد فرض هذا التهديد ظهور المؤسسة الدينية المصرية لتتولى مهام التعبئة بهدف استيعاب التعدد السلالي ومنع تحوله إلى تناقض عدائي عبر إرساء قواعد الهوية الدينية الموحدة وتعبئة المصريين حولها وكان من الضروري والحال هكذا أن يتم الإغلاء من شأن "التوحيد الديني" أي عبادة الإله الواحد والتي شكلت فيما بعد أحد أهم أسس الهوية الوطنية المصرية كما شكلت في الوقت ذاته أحد أهم الأسس الدينية على المستوى الإنساني كله.

٣- استمرار الأطماع الخارجية في غزو مصر لا سيما من قبل سكان التخوم والذين بقوا على حالة البداوة البربرية وذلك بالنظر إلى تعدد عوامل الجذب والإغراء التي شكلتها ضفاف وادي النيل ودلتاه آنذاك بالنسبة لهم من حيث الوفرة النسبية في المياه والمحصولات والندرة النسبية في الكوارث الطبيعية والوحوش الضارية. ولما كانت ضفاف الوادي والدلتا محاطة بفراغات جغرافية شاسعة كالصحراء في الشمال الشرقي والغرب، والبحار في الشمال والشرق، والمستنقعات في الجنوب، فقد أدرك المصريون مبكراً أن حماية الوادي والدلتا من أطماع سكان التخوم تبدأ عند منابع الخطر أي عند الأطراف الأقصى للفراغات الجغرافية المحيطة بالوادي والدلتا في مناطق التماس المباشر مع تجمعات سكان التخوم الطامعين، الأمر الذي فرض ضرورة

مركز قوات دفاع مصرية قوية هناك في الأفاصي، لتتطور هذه القوات ذاتياً بسبب بعدها الجغرافي عن كتلة المجتمع المصري المدني في الوادي والدلتا وتقرز بمضي الزمن المؤسسة العسكرية المصرية المحترقة والمستقلة.

٤ - فرض النمو المتسارع والمستقل للمؤسسات البيروقراطية والدينية والعسكرية في مصر على النحو المشار إليه ضرورة وجود المؤسسة الأعلى ذات القوة الأكبر والقدرات التمكينية المطلقة للسيطرة على المؤسسات الثلاث الأسبق في النشأة والتنسيق بين أدواتها لوظائفها رغم اختلاف المجالات وابتعاد المسافات بينها. وهو الأمر الذي تولاه "الفرعون" وهي كلمة مشتقة من اللفظ الهيروغليفي "بير-عوه" أي صاحب القلعة، علماً بأن القلعة كانت آنذاك - وعلى مر العصور التالية - ليست مجرد سكناً لصاحبها ولكن أيضاً مقراً للسجن ولساحة الإعدام ولثكنات الجند المخصصين لجباية الضرائب وحملات التأديب الداخلية بأمر صاحبها "الفرعون". وباعتباره أصبح القائد الأعلى للمؤسسة السياسية المكونة من مساعديه المنتمين لعائلته وعشيرته وقبيلته وبالتالي القائد الأعلى للمؤسسات البيروقراطية والدينية والعسكرية، فقد أصبح فرعون مصر منذ ذلك الوقت هو " رأس الدولة ".

وهكذا فإن ظهور هذه المؤسسات الأربع كان إعلاناً واضحاً عن ظهور الدولة المصرية بعد أن كان قد تم توحيد الأطراف الجغرافية للوطن والشعب على يد الملك " نارمر " الشهير بمينا موحد القطرين عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد.

الفصل الرابع

الأطماع الأجنبية ... وسقوط الدولة المصرية في براثن التبعية

تعرضت الدولة المصرية للاحتلال العسكرى الأجنبى المباشر مبكراً من قبل سكان التّخوم وغيرهم من الطامعين الذين كانوا - وما زالوا - ينتهزون أى ثغرة لغزوها. فقد وقعت مصر منذ أربعة آلاف سنة تحت احتلال جيوش الهكسوس لفترة قاربت الخمسة قرون منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ١٥٨٠ قبل الميلاد، ثم وقعت بعد ذلك تحت احتلال عسكرى مباشر لمدد متتالية قاربت معاً الثلاثين قرناً منذ عام ٩٤٥ قبل الميلاد حتى عام ١٩٥٦ بعد الميلاد وكانت البداية بالليبيين وتلاهم الأحباش ثم الفرس ثم الإغريق ثم الرومان، فالعرب والأكراد والمماليك والعثمانيون، وأخيراً البريطانيون الذين شكل خروج قواتهم من مصر عام ١٩٥٦ نهاية مرحلة الاحتلال العسكرى الأجنبى المباشر وبداية مرحلة جديدة من الأطماع الأجنبية فى مصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصريين وقد قاوموا بشراسة بعض الوافدين الأجانب إلا أنهم قد تعاملوا بهدوء نسبي ملحوظ مع وافدين أجانب آخرين كالعرب والأكراد والمماليك والعثمانيين الذين تعاقبوا على حكم مصر فى الفترة الممتدة منذ عام ٦٤١ حتى عام

١٩١٤ ميلادياً بل أن بعض الطامعين من الوافدين الأجانب قد حاولوا غزو مصر وهي واقعة تحت حكم بعض الوافدين الأجانب المشار إليهم فتحالف المصريون مع حكاهم الأجانب ضد الغزاة الأجانب وهو ما يمكن إرجاعه للنجاح النسبي الذي حققه العرب والأكراد والمماليك والعثمانيون في تمبيع الوعي الوطني المصري بالعزف على الأوتار الدينية والسلالية.

هذا وقد دخلت مصر القرن التاسع عشر وهي لم تزال تـرزخ تحت الحكم العثماني بما فرضه عليها من مؤسسات تقليدية جامدة عطلت إمكانات التطور الطبيعي فيها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حتى أن مصر في القرن التاسع عشر كانت لم تزال تجمع بين ملامح مرحلتى العبودية والإقطاع وأبرزها الآتى:-

١- الاعتماد بشكل كلى على الإنتاج الزراعى.

٢- تركيز الملكية الزراعية وعدم السماح بتفتيتها، واستقلال أملاك كل سيد ككيان اقتصادى واجتماعى خاص داخل الكيان السياسى للدولة، مع الارتباط الطردى بين اتساع أملاك السيد وامتيازاته وحقوقه من جهة وبين مدى التزامه من الجهة الأخرى بتأدية الواجبات المالية والعسكرية المقررة عليه من قبل الوالى باعتباره سيد السادة المحليين ومن فوقه الخليفة العثماني باعتباره السيد الأعلى للجميع.

٣- تحقيق الفائض الاقتصادى للسادة وللولاية المصرية ولدولة الخلافة العثمانية من خلال عمل العبيد فى الأراضى الزراعية حيث يتم استغلالهم لأقصى مدى سواء كانوا عبيداً

شخصيين مملوكين بأجسادهم للسيد أو كانوا أثنائاً مائتصفين بالأرض الزراعية المملوكة للسيد .

٤ - المطلق المطلق للسلادة على العبيد بالنوعين المذكورين والحرمان المطلق لهؤلاء العبيد من أى حق حتى لو كان الحق فى الحياة فالعبيد بالنوعين لم يملكوا من أمر أنفسهم شيئاً .

وعلى الجانب المقابل كان الجزء الشمالى الغربى من العالم قد شهد تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة حسمت الأوضاع فيه لصالح الرأسمالية التى ظهرت ملامحها هناك منذ القرن السادس عشر وأبرزها الآتى :-

١ - ملكية رأس المال الخاص لوسائل الإنتاج بما فيها الأرض الزراعية وحرية فى تجميعها أو تفكيكها حسبما يراه الرأسمالى حداً أمثل للإنتاج والأرباح .

٢ - حرية المنافسة التجارية وحرية المرور بين الدول لرؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد .

٣ - الاستثمار الحر لقوة العمل المأجور حسب قوانين العرض والطلب مع حماية حق الفرد فى العمل الحر .

٤ - التوسع الإنتاجى بغرض التداول فى الأسواق الداخلية والخارجية، مع تحقيق الربح والفائض الاقتصادى بالحفاظ على فارق كبير بين القيمة التى تباع بها إنتاجية العامل فى مراحل التداول المختلفة والقيمة التى يحصل عليها هذا العامل مقابل هذه الإنتاجية فيما يعرف بفائض القيمة .

٥ - حرية ممارسة الحياة الشخصية وحرية العقيدة والرأى وحرية التمكين - نظرياً - للقوى السياسية المختلفة داخل التحالف الاجتماعى الحاكم فيما يعرف بحق تداول السلطة .

٦- الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية مع
تمكين كل منها من مراجعة الأخرى وإيقافها عند احتمالات
الشطط الضار بالدولة.

٧- اختيار رأس الدولة بالانتخاب من بين عدة مرشحين سبق
استخراجهم بمعرفة المؤسسة السياسية للدولة، على أن يعاد الأمر
إلى الناخبين بعد فترة زمنية محددة للنظر في إعادة انتخابه مجدداً
أو تغييره بانتخاب غيره من المرشحين.

وعليه فقد حل القرن التاسع عشر على دول الجزء الشمالي
الغربي من العالم وقد حققت درجة عالية من الاستقرار القائم على
الشرعية، ومع اتساع النشاط الرأسمالي أفقياً ورأسياً في تلك الدول
بدأ سعيها المحموم نحو التوسع الاستعماري ليدخل العالم المرحلة
التاريخية المعروفة باسم "المرحلة الاستعمارية" والتي كانت أهم
ملامحها آنذاك هي:-

١- تركز رأس المال في احتكارات أفقية ورأسية هيمنت
على الاقتصاديات المحلية للدول الرأسمالية وامتدت لتعقد تحالفات
مع نظيراتها في الدول الرأسمالية الأخرى.

٢- نشوء رأس المال "المالي" بفعل الاندماج بين مؤسسات
التمويل من جهة ومؤسسات الإنتاج والخدمات من الجهة الأخرى
في النشاط الرأسمالي، مع السعي لتصدير رؤوس الأموال إلى
الخارج أسوة بالسلع والخدمات.

٣- تقسيم الدول الأقل تطوراً في العالم كمناطق نفوذ وأسواق
لما تصدره الدول الاستعمارية من رؤوس أموال وسلع وخدمات،
بما صاحب ذلك من تنافس بلغ حد الصدام بين المستعمرين في

عدة حالات كان أبرزها الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤ - ١٩١٩) والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥).

وكان من الطبيعي أن يطمع المستعمرون لاستثمار ما تتمتع به دولهم من فارق نسبي ملحوظ في القوة من أجل اختراق الدولة المصرية بهدف الهيمنة عليها وإحاقها بمواردها المصرية كدولة تابعة لمشاريعهم الاستعمارية، تلك المشاريع التي اختلفت أشكالها وآلياتها تبعاً لاختلاف المراحل والعصور من جهة وتبعاً لاختلاف هوية الدولة التي تقوم بالمسعى الاستعماري من الجهة الأخرى فالطامعين الفرنسيين في القرن التاسع عشر غير الطامعين البريطانيين في القرن العشرين غير الطامعين الأمريكان في القرن الواحد والعشرين.

وعلى الجانب المصري ومع تعدد واستمرار محاولات التصدي للأطماع الأجنبية من قبل "الشعب" المصري، فقد سجل التاريخ محاولتين بارزتين تصدت فيهما "الدولة" المصرية للأطماع الأجنبية، كانت الأولى لمحمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٧) في مواجهة الأطماع الأنجلو- فرنسية وكانت الثانية لجمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) في مواجهة الأطماع الأنجلو-أمريكية. وقد سجل التاريخ أيضاً انتهاء محاولتي التصدي المصريتين المذكورتين بالفشل في منع الاختراق والهيمنة الأجنبية، ورغم اختلاف التفاصيل الخاصة بكل محاولة عن الأخرى إلا أن هناك عوامل مشتركة لفشل المحاولتين كان أبرزها الآتي:-

١- غياب العمق النهضوي الإستراتيجي الشامل عن مشاريع التصدي البديلة التي تبناها كل من محمد علي وعبد الناصر حيث

انست مشاريعهما بالعمق الوطنى والقومى فقط دون مراعاة لبقية
الأعماق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لا سيما ما
يتعلق باعتبارات الحريات وعدالة توزيع الدخل بين مختلف فئات
المجتمع، كما غاب السعى الحقيقى للإنتاج الإستراتيجى البديل
كالتصنيع الثقيل والتصنيع عالى التقنية واقتصرت الأهداف على
إحلال الواردات الاستهلاكية.

٢- غياب العمق الاستقلالى الحقيقى عن مشاريع التصدى
البديلة التى تبناها كل من محمد على وعبد الناصر، فقد كانا
يتصدیان للأطماع الأجنبية تصدياً تفاوضياً يهدف إلى تحسين
شروط العلاقات الرأسمالية بين مصر والطامعين الأجانب داخل
الإطار الرأسمالى العالمى القائم ولم يكن أى منهما يهدف من وراء
مشروعه البديل إلى الاستقلال بالسوق الوطنى المصرى عن
المعاملات الرأسمالية العالمية حيث إستمر إستيراد وتصدير السلع
والخدمات ورؤوس الأموال ومستلزمات الإنتاج داخل إطار السوق
الرأسمالية العالمية ووفقاً لقوانينها.

٣- الفارق الكبير فى طول النفس المطلوب للانتصار فى
عمليات الشد والجذب الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بين
الطامعين والمتصددين لصالح الطرف الأول الذى يمثل الفئات
صاحبة الهيمنة الاقتصادية فى المجتمعات الأكثر تطوراً على
المستوى العالمى بما يعنيه ذلك من فوائض وتراكمات حققها
الطامعون فى مختلف المجالات بسبب السبق التاريخى رأسمالياً
واستعمارياً.

٤ - الفارق الكبير بين الطامعين والمتصدين فى المهارات السياسية كإدارة الأزمات والمناورة والخداع والتحايل والدهاء وغيرها لصالح الطامعين بسبب السبق التاريخى فى تحديثهم لمؤسسات الدولة السياسية والتفنية والإدارية مع منحها درجات كبيرة من الانفصال التكتيكى ومرونة الحركة مما أسفر عن تطور سريع فى أداء هذه المؤسسات لوظائفها الأصلية إلى جانب نمو قدراتها الإضافية والتي تتضمن المهارات المذكورة، فى حين استمرت مؤسسات الدولة المصرية قابضة داخل الشبكة التقليدية والتي استمرت بدورها تركز تحت ثقل الفئة صاحبة الهيمنة الاقتصادية ذات الإصرار على مقاومة أى محاولة للتحديث باعتبارها قد تهدد الاستقرار.

٥ - نجاح الطامعين فى تهيئة الأوضاع الإقليمية المحيطة بمصر ضد المتصدين المصريين حيث استخدم الطامعون أطرافاً إقليمية مؤثرة لإجهاض مشاريع التصدى البديلة، فبالنسبة لمشروع محمد على نجح البريطانيون فى استخدام دولة الخلافة العثمانية ضده الأمر الذى تجلى فى عدة ممارسات كان أبرزها اتفاقية "بلطة ليمان" عام ١٨٣٨ لتحجيم التوسع الاقتصادى المصرى ومعاهدة "لندن" عام ١٨٤٠ لتحجيم التوسع الإقليمى المصرى والفرمان السلطانى عام ١٨٤١ بتحجيم التوسع العسكرى المصرى. وبالنسبة لمشروع جمال عبد الناصر فقد نجح الأمريكان فى استخدام دولة الكيان الصهيونى ضده الأمر الذى تجلى فى عدة ممارسات كان أبرزها حرب عام ١٩٥٦ ثم حرب عام ١٩٦٧ التى أصابت

مشروع التصدي الناصري البديل بإصابات قاتلة على كافة المستويات.

وهكذا و قبل نهاية القرن العشرين كانت كل المعطيات المحلية و الإقليمية و العالمية تؤكد بما لا يدع مجالاً لأى شك أن الدولة المعاصرة فى مصر قد رضخت تماماً للأمر الواقع واستسلمت له بل و إستمراته باعتبارها أصبحت دولة " تابعة " دون أدنى موارد.

يحدث في مصر الآن ...

تعرضنا فيما سبق لرضوخ الدولة المصرية المعاصرة لحالة "التبعية" بعد انكسار مشروع التصدي البديل الناصري على أيدي الطامعين الأنجلو- أمريكيان والصهيانية بهزيمة عام ١٩٦٧ رغم أن هذا الرضوخ قد تم على جرعات متدرجة ولم يتم إعلانه النهائي إلا بعد مرور أكثر من عشرة أعوام على الهزيمة حيث كشفت قرارات الدولة المصرية في كافة المجالات منذ سبعينيات القرن الماضي عن الانبطاح الكامل تحت أقدام الطامعين الأجانب سواء أعلن هؤلاء الطامعون عن خططهم ومشاريعهم وأهوائهم بشكل مباشر عبر مؤسسات دولهم أو أعلنوا عنها بشكل غير مباشر عبر وكلائهم من المؤسسات عابرة الحدود والقارات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الدولية وغيرها.

ولما كان توافر معايير السيادة الوطنية والنفوذ الإقليمي والعالمي بشكل في حد ذاته بوثقه لتوسيع التحالف الاجتماعي الحاكم على الأرضية الوطنية مما يوفر للدولة قدراً مريحاً من الشرعية. ولما كان مجرد التصدي للطامعين الأجانب دفاعاً عن السيادة الوطنية والنفوذ الإقليمي والعالمي يمنح الدولة بعض الهيبة وبعض القدرات الاستيعابية مما يوفر لها قدراً من المشروعية. فإن

الدولة المصرية المعاصرة عندما أعلنت رصوخها لحالة التبعية قد فقدت هاتين الفرصتين لتحقيق الشرعية أو المشروعية. فهل نجحت في تحقيق أى منهما استناداً لمحاوَر أخرى مغايرة لمحاوَر السيادة الوطنية والنفوذ الإقليمى والعالمى؟ فلنحاول البحث عن الإجابة وصولاً لمعرفة مدى قدرة الدولة المصرية المعاصرة على تحقيق الاستقرار سواء كان من النوع المتوسط المدى القائم على الشرعية أو كان من النوع القصير المدى القائم على المشروعية وحيث أن عجز الدولة عن تحقيق أى واحد من نوعى الاستقرار المذكورين يعنى - وفقاً لما سبق ذكره - وقوفها على أعتاب "الانهيار الحتمى".

أولاً: بالنسبة للشرعية والتي سبق أن أوضحنا أنها تتحقق بمقدار اتساع التحالف الاجتماعى الحاكم أى بمقدار ما يتمتع نطاق مؤسسات الدولة لأوسع حد ممكن من فئات المجتمع، وفى هذا الصدد فإن واقع الدولة المصرية المعاصرة يكشف الآتى:-

١- أن التحالف الاجتماعى الحاكم قد استبعد نهائياً الطبقات الاجتماعية الدنيا والوسطى وهو ما يبدو واضحاً من التقارير الرسمية المصرية والتي تشير إلى استفحال البطالة حيث بلغ عدد عاطلين عن العمل ٤ مليون عاطل بنسبة ١٧٪ من إجمالى قوة العمل ولما كانت نسبة الإعالة فى مصر هى ٢ : ٧ فإن العدد الإجمالى لمن يعانون البطالة يصل إلى ١٤ مليون شخص، كما تشير التقارير الرسمية المصرية إلى تصاعد الغلاء ليصل معدل التضخم السنوى فى عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٪. حتى أن متوسط الاستهلاك اليومى للفرد المصرى من البروتينات بكافة أنواعها قد

تدنى الى مائة جرام فقط ومع التفاوت الصارخ فى توزيع الدخل بين أقلية شديدة الثراء وأغلبية شديد الفقر يبدو وكأن معدل استهلاك فقراء مصر من البروتينات يقف عند نقطة الصفر، لاسيما وقد اختفى الدور الاجتماعى للدولة فى دعم الفقراء مالياً أو عينياً أو خدمياً، وفى هذا الصدد تفيد إحصائيات عام ٢٠٠٠ التى تضمنها تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالقاهرة عام ٢٠٠٥ بأن نسبة ١٠٪ فقط من المصريين يستحوذون بمفردهم على نسبة ٣٠٪ من إجمالى الاستهلاك المحلى بينما تقبع نسبة ٤٤٪ من المصريين تحت خط الفقر الدولى بمعنى أن دخلهم الشهري يقل عن مئتين دولاراً أى حوالى ٣٠٠ جنيه مصرى. وتؤكد جميع المؤشرات أن الأعوام الستة التالية على الإحصائيات المذكورة قد شهدت زيادات صارخة للتفاوت فى توزيع الدخل بين الأقلية شديدة الثراء والأغلبية شديدة الفقر لتزداد الفجوة كثيراً فى عام ٢٠٠٦ عما كانت عليه فى عام ٢٠٠٠ تأكيداً لاستبعاد الطبقات الاجتماعية الدنيا والوسطى خارج التحالف الاجتماعى الحاكم.

٢- أن التحالف الاجتماعى الحاكم قد استبعد بعض الفئات الاجتماعية العليا داخل الطبقة الرأسمالية كذلك المرتبطة بالقطاع العام وتلك المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص وهو ما يبدو واضحاً من التقارير الرسمية المصرية والتى تشير الى انخفاض مساهمة القطاع العام فى الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠٥ إلى ٣٣٪ مقابل ٦٧٪ للقطاع الخاص وانخفاض مساهمة الأنشطة الإنتاجية الى ٤٧٪ مقابل ٥١٪ لنشاط الخدمات غير

المنتج علماً بأن هذه الأنشطة الإنتاجية التي تراجع دورها تعود في معظمها إلى القطاع العام الذي تراجع دوره أيضاً وعلماً بأن الأنشطة الإنتاجية تشمل الصناعة الثقيلة والخفيفة والتحويلية والزراعة والري والصيد والتعدين والبتروكيمياويات والاستخراج والبناء والتشييد والمرافق والمياه والكهرباء، أما نشاط الخدمات فيشمل التوكيلات التجارية والاتصالات والنقل والمواصلات والوساطة المالية والسمسرة والترفيه وما يسميه البنك المركزي المصري في تقريره السنوي بالخدمات الشخصية والأنشطة المساعدة.

٣- تشير المعطيات السابقة إلى أن التحالف الاجتماعي الحاكم في مصر قد اقتصر على الفئات المعروفة علمياً باسم "الطفيلية" علماً بأن هناك عدة مستويات للطفيلية فالطبقة الرأسمالية ككل وبمجمال شرائحها العليا والوسطى والدنيا وفئاتها الإنتاجية والخدمية وسواء ارتبطت بالقطاع العام أو الخاص يمكن اعتبارها طبقة طفيلية استناداً إلى أن التكوين الأصلي لأرباحها الرأسمالية والذي يتم في الأنشطة الإنتاجية يأتي عبر إرغام العمال على تأدية فائض العمل الذي هو مصدر فائض القيمة أو الأرباح وهي ذلك الجزء من قيمة المنتجات الذي ينتجه العامل فيصادره رأس المال بدون أن يدفع ما يقابله من أجر للعامل وحيث يتربح رأس المال من وراء هذا الجزء المستولي عليه بطرحه للتداول في السوق عبر الفئات الخدمية من الرأسمالية والتي تمنح الفئات الإنتاجية أرباحها ثم تتربح هي من خلال نشاطها التداولي وبدون أي إسهام منها بأي شكل في الإنتاج أو في تكوين أو إعادة تكوين رأس المال الإنتاجي بل هي على العكس تمتص الأموال التي سبق أن كونتها

الأنشطة الإنتاجية من السوق، ونظراً لضرورة التداول لاكتمال الدورة الرأسمالية في المجتمع الرأسمالي فإنه لا غنى للرأسمالية عن الفئات الخدمية التي تتربح بجهد ومخاطرة غيرها بحيث يمكن اعتبارها " الفئة الأكثر طفيلية داخل الطبقة الطفيلية".

٤- تمكنت هذه الفئات الخدمية الأكثر طفيلية داخل الطبقة الرأسمالية المصرية منذ بداية الانفتاح الاقتصادي في سبعينيات القرن الماضي من احتكار الثروة بإحدى يديها واحتكار السلطة باليد الأخرى كما استطاعت تشكيل تنظيمات عصابية من كافة الطبقات والمؤسسات ضمت في عضويتها مختلف المستويات بدءاً من القيادات الأعلى للدولة نزولاً حتى صبية الشوارع والسريحة وذوى السوابق الإجرامية مروراً بمجموعات من المحامين والمحاسبين والإعلاميين والأكاديميين بهدف "توضيب" أوراق وفواتير المعاملات التي تقوم بها الطفيلية الى جانب دعم وتغطية الجرائم التي ترتكبها الطفيلية بما تشمله من بلطجة وابتزاز ولصوصية وتهريب ورشوة واحتكار ومضاربة وعمولات ونصب وتلاعب واحتيال على القوانين والتشريعات، واستغلت الطفيلية احتكارها السياسى بأن استخرجت من مؤسسات الدولة العديد من السواتر التي تدثرت بها أنشطتها وأنشطة التنظيمات العصابية التابعة لها لتوسيع نطاق الفساد الذي تمارسه حتى يزداد ثراؤها السهل ورفعت سقف التمكين لهذه الممارسات الفاسدة على حساب مؤسسات الدولة بما فى ذلك المؤسسات المنشأة أصلاً لمكافحة الفساد مما وضع مصر فى المركز رقم ٢٣ من حيث أكثر دول العالم فساداً حسبما أفاد التقرير المستوى الصادر عام ٢٠٠٦ عن

منظمة الشفافية الدولية التابعة للأمم المتحدة والذي كشف عن فساد ٦٥٪ من المعاملات الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال عام ٢٠٠٥ وهو ما يتطابق مع ما تكشفه هيئة الرقابة الإدارية المصرية من معطيات مفادها إهدار مائة مليار جنيه مصري سنوياً بسبب الفساد وارتفاع عدد قضايا الفساد المكشوفة ليقارب المائة ألف قضية سنوياً، علماً بأن الطفيلية المصرية كانت قد قامت في بداية ثمانينيات القرن الماضي بحل هيئة الرقابة الإدارية المصرية وتسريح أعضائها باعتبارها إحدى أهم مؤسسات الدولة المنشأة أصلاً لمكافحة الفساد.

٥- رغم أن التنظيمات العصابية الطفيلية المصرية المذكورة قد ظهرت وترعرعت في ظل المجتمع الرأسمالي وبرعاية الفئات الخدمية من الرأسمالية المصرية وتحت حمايتها إلا أن التشكيل العصابي للطفيلية قد تمكن بمضي الزمن من الانفصال عن الرأسمالية ككل وعن الفئات الخدمية منها على وجه التحديد، حيث شهدت مصر خلال ثمانينيات القرن الماضي انقلاباً واضحاً تمكن بموجبه التشكيل العصابي للطفيلية من الإطاحة بأولياء أمره داخل المعسكر الرأسمالي الطفيلي لاسيما الفئات الأكثر طفيلية داخل هذا المعسكر بعد عدة ضربات شهيرة (عصمت السادات، رشاد عثمان، توفيق عبد الحى، سامى على حسن ... وغيرهم)، وقد حظيت هذه الضربات آنذاك بترحيب من النخب السياسية المختلفة على مظنة ساذجة بأنها تتم لصالح المجتمع بينما هي مجرد إعادة توزيع للأدوار لصالح التشكيل العصابي الطفيلي الذي أصبح بمقدوره اختراق أى مجال أو نشاط فى السوق ليمتص ما به

من دخول وأرباح سبق أن كونتها القنوات الإنتاجية أو الخدمية أو حتى كونتها القنوات البيروقراطية تاريخياً من خلال بعض الوظائف المميزة ذات الدخول المرتفعة داخل مؤسسات الدولة والتي اخترقها التشكيل العصابي الطفيلي واحتكر الوظائف المذكورة لعناصره أو باعها للغير بصرف النظر عن مدى توافر المواصفات الأساسية المطلوبة لكل وظيفة وبصرف النظر عما يصاحب ذلك من تدني الأداء العام للدولة. علماً بأن الطفيلية الجديدة أصبحت تقوم بهذه الاختراقات دون حاجة لغطاء من أحد وبالتالي دون حاجة لدفع الإتاوات التي كانت لازمة قبل ذلك للحصول على الغطاء ودون أى جهد أو مخاطرة من جانبها فهي تدخل السوق دون رأسمال حقيقى ودون ممارسة أنشطة رأسمالية حقيقية سواء فى مجال الإنتاج أو فى مجال الخدمات والتداول وبنفس الطريقة تدخل مؤسسات الدولة لتمتص أكبر قدر ممكن من الأموال فى أى مجال تختاره ثم تهرب بسرعة الى مجال آخر لامتنصاص أموال أخرى ... وهكذا.

وبسبب هذا الوضع الاقتصادى الشاذ والمشوه وبسبب شراثة التشكيل العصابي الطفيلي فيما يمتصه من أموال فقد تراجع دور الأنشطة الرأسمالية فى مصر سواء كانت انتاجية أو خدمية فتحولت الطفيلية الى امتصاص المكونات الأساسية للوطن والشعب الى جانب امتصاصها لرؤوس الأموال حيث تفيد البيانات الرسمية المصرية أن قيمة المتحصلات الإجبارية من ضرائب وجمارك فى عام ٢٠٠٥ قد بلغت ١٢ مليار دولار مقابل ٢٠ مليار دولار تم تحصيلها من الصادرات البترولية وتحويلات المصريين بالخارج

- وهي موارد غير قابلة للتجديد - إلى جانب عوائد السياحة وقناة السويس.

٦- قام التشكيل العصابي الطفيلي بدفع عناصره لاحتكار المواقع القيادية في الحزب الحاكم وجميع مؤسسات الدولة لما توفره من سواتر للأنشطة الطفيلية مما كان من الطبيعي معه أن تتبلح الدولة تحت أقدام الطامعين الأجانب وترضخ رضوخاً مطلقاً لوضع التبعية فالوطن والشعب بالنسبة للطفيلية وحسب مفرداتها اللغوية ليس إلا مجرد "سيوبة". وفي ظل احتكار الطفيلية للثروة والسلطة فإن النخب السياسية الهامشية الأخرى الراغبة في المشاركة ليس مسموحاً لها سوى بتأدية أدوار هامشية تتراوح بين دور الكومبارس ودور شاهد الزور ودور المحلل الشرعي الزائف لزواج فاسد بين الطفيلية ومؤسسات الدولة، فالطفيلية لا تسمح سوى بالوجود "الشكلي" لبعض النخب السياسية "الشكلية" بينما تحرم النخب السياسية "الحقيقية" التي تحاول التعبير بشكل "حقيقي" عن فئات اجتماعية "حقيقية" من أي وجود "حقيقي" سواء داخل الحكم أو حتى خارجه.

وهذا الواقع يعنى أنه لا يوجد في مصر حالياً تحالف اجتماعي حاكم مما يعنى غياب الشرعية عن الدولة المصرية المعاصرة وينفى إمكانية تحقيق الاستقرار متوسط المدى والذي يقوم على الشرعية.

ثانياً: بالنسبة للمشروعية والتي سبق أن أوضحنا أنها تتحقق بمقدار ما توفره الدولة في المجتمع من خمسة مقومات هي

المشاركة والقبول والهيبة والاستيعاب والدعم الخارجى. وفى هذا الصدد فإن واقع الدولة المصرية المعاصرة يكشف الآتى:-

١- على صعيد المشاركة فقد شهدت مصر خلال الربع الأخير لعام ٢٠٠٥ إثنين من أهم العمليات الانتخابية لاختيار رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب وحسب البيانات الرسمية المصرية فقد شارك فى الانتخابات الرئاسية ٢٢٪ من المقيدين فى جداول الانتخاب بما يوازى ٩٪ من إجمالى السكان بينما شارك فى الانتخابات البرلمانية ١٦٪ من المقيدين فى جداول الانتخاب بما يوازى ٧٪ من إجمالى السكان حيث أن المقيدين فى جداول الانتخاب الخاضعة لإشراف وزارة الداخلية - بمن فيهم الموثى والمهاجرين ومتكررى القيد - يبلغون ٤٠٪ فقط من إجمالى السكان البالغ عددهم ٧٤ مليون نسمة. هذا وقد شهدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة كافة أنواع الممارسات الإلغافية من قبل مؤسسات الدولة لتهينة المشهد داخل الصندوق الانتخابى على نحو يوحى زوراً بالمشاركة رغم بعده عن ذلك، وقد تضمنت هذه الممارسات فيما تضمنته اعتقال لبعض المرشحين أو لمنادوبيهم ومنع تجمعات بعينها للناخبين دون غيرهم من دخول المقار الانتخابية مع السماح لتجمعات أخرى بعينها من الناخبين بالتصويت المتكرر أو التصويت بالوكالة أو التصويت فى غير مقارهم الانتخابية أو التصويت بدون أن يكونوا مقيدين بالجدول أصلاً. إلا أن الممارسات المباشرة التى قامت بها مؤسسات الدولة بشكل فج وسافر للتلاعب داخل الصندوق الانتخابى لصالح مرشحي الطقيلية كانت هى العلامة المميزة لانتخابات ٢٠٠٥ حتى

أن بعض القضاة الذين اختارتهم الدولة للإشراف على الصناديق ورغم وقارهم التقليدي قد عجزوا عن تحمل تلك الممارسات وإن اختلفت ردود الفعل من قاضٍ لآخر لتتراوح بين الانسحاب الصامت أو مكاتبة قياداتهم بذكرات تم حفظها في الأدراج أو الاستغاثة بنادي القضاة لنجدتهم فيما يواجهونه من محنة ضمنية إلى مكاشفة الرأي العام عبر وسائل الإعلام، مما سبب أزمة حادة بين مؤسسة القضاء التي هي إحدى مؤسسات الدولة وبين مؤسسات الدولة الأخرى لاسيما القمعية منها والتي حظيت بدعم المؤسسة السياسية، وهي تلك الأزمة التي واجه فيها قضاة مصر القمع ليس فقط على المستوى السياسي والمهني ولكن أيضاً على المستوى الشخصي فلأول مرة يتعرض القضاة جسدياً لما سبق أن تعرض له غيرهم من ضرب وسحل في الشوارع بواسطة العناصر التابعة للطبقة الحاكمة التي لا توفق أحداً مهما كان مركزه في الدولة ولا تحفظ جميلاً لأحد مهما كانت خدماته للدولة وللحكم والبطولية ذاتها.

ومن جهة أخرى شهدت بداية عام ٢٠٠٦ قراراً سيادياً بتأجيل انتخابات المحليات في كافة الدوائر والمستويات المصرية لمدة عامين كاملين لتستمر المجالس المحلية القائمة بعد انتهاء عمرها الافتراضي والذي كان مقرراً له أن ينتهي في النصف الأول لعام ٢٠٠٦ وبذلك تكون الصفة التمثيلية قد زالت عن المجالس المحلية التي تحولت بعد انتهاء عمرها إلى مجرد تابع لوزارة الحكم المحلي، وهو الأمر نفسه الذي كان قد سبق حدوثه منذ ما يزيد على عشرة أعوام وحتى الآن مع النقابات المهنية الست الكبرى

والتي تضم أربعة ملايين عضو وهي نقابات المعلمين (١,٣ مليون) والتجار (٩٠٠ ألف) والتطبيقات (٧٠٠ ألف) والزراعيين (٤٠٠ ألف) والمهندسين (٣٥٠ ألف) والمهن الطبية (٣٠٠ ألف) فما زالت انتخابات مجالس إدارات هذه النقابات موجهة لأجل غير مسمى مما يعنى زوال الصفة التمثيلية عن هذه النقابات التي تحولت لمجرد تابع للمؤسسات التي يعمل بها الأعضاء النقابيون على عكس دورها المفترض كند لهذه المؤسسات. ولا يختلف عن ذلك حال المنظمات غير الحكومية والمعروفة باسم المنظمات الأهلية والتي يفترض أنها تمثل جماهير المجتمع المدني بقطاعاتها المختلفة فقد تم تكييفها من كافة الاتجاهات سواء عبر تشكيل منظمات حكومية موازية تدعى أنها غير حكومية وتزاحم المنظمات الأهلية الحقيقية في مجالات نشاطها لعرقلتها وإفساد ما تحاول القيام به لصالح المجتمع المدني أو عبر سلسلة القوانين واللوائح التي تجرم أى نشاط حقيقي للمنظمات الأهلية الحقيقية في خدمة المجتمع المدني وتتساهل في الوقت ذاته لدرجة التواطؤ مع كافة أنواع الفساد والإفساد التي تمارسها المنظمات الحكومية الموازية ومن خلال هذا الحصار والتضييق استطاعت الدولة تحويل المنظمات الأهلية من ممثل للمجتمع المدني في مواجهة المؤسسات الى مجرد تابع لكل من وزارة التضامن الاجتماعي التي تعتبر أحد أضلاع المؤسسة البيروقراطية والإتحاد العام للجمعيات الأهلية الذي يعتبر أحد أضلاع المؤسسة السياسية. حتى في مجال الأندية الرياضية تدخلت الدولة بكل مؤسساتها للإطاحة بعدد من رؤساء الأندية السابق

انتخابهم بواسطة الجمعيات العمومية لأنديتهم وعينت الدولة بدلاً منهم لجان إدارية تابعة لها مباشرة مما ترتب عليه تجميد أوضاع هذه الأندية ومنها ثلاثة يقترب العدد الإجمالي لأعضائها وأسرمهم من المليون شخص (الشمس القاهري والزمالك الجيزاوى والمصرى البورسعيدى) وقد أكدت الدولة لهؤلاء المليون مصرى أنها بتدخلها ضد إرادتهم قد أخرجتهم بعيداً عن نطاق المشاركة حتى فى أبسط مجالاتها المتعلقة بالأندية الرياضية.

٢- على صعيد القبول فقد شهدت مصر خلال الأعوام الأخيرة تدهوراً حاداً على كافة المستويات المعيشية سبق أن أوضحنا بعض مؤشراتته بالنسبة للبطالة والتضخم وسوء التغذية بما واكب ذلك من تدنى لمستوى جودة السلع وكفاءة الخدمات فى مختلف المجالات. وعلى المستوى الاقتصادى تشير البيانات الرسمية المصرية حول عام ٢٠٠٥ الى أن قيمة العجز فى الموازنة العامة قد بلغت ٥٢ مليار جنيه بينما بلغ إجمالى الدين المحلى المستحق على الحكومة وهيئاتها للأفراد ٤٤٠ مليار جنيه. أما قيمة العجز السنوى فى الميزان التجارى مع الخارج فقد بلغت ١٢ مليار دولار فى حين وصل الدين الخارجى المترتب على مصر الى ٣١ مليار دولار، أما قيمة العجز فى الميزان السنوى للتدفقات المالية فقد بلغت ١.٦ مليار دولار ولما كان هذا العجز يساوى زيادة صافى التدفق المالى الداخلى للخارج عن صافى التدفق المالى الخارجى للداخل فإنه يكشف مدى جسامته ما تمارسه الطفيلية من امتصاص للأموال المصرية وتجريفها من أرض الوطن والشعب لتهريبها الى الخارج.

٣- على صعيد الهيبة ما زالت السيادة الوطنية المصرية منقوصة في سيناء بوجه عام وعلى طول الحدود الشمالية الشرقية بوجه خاص لاسيما المنطقة "ج" الواقعة خارج السيادة المصرية تماماً، وما زالت الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية المصرية مكشوفة أمام الأنشطة العسكرية والاستخباراتية الأمريكية والإسرائيلية، وما زالت الإرادة المصرية على محور الجوار القومي والإقليمي مسلووبة من قبل الطامعين الأجانب الأمريكان والصهاينة مما يعنى انحسار النفوذ المصري في الخارج بعد أن أصبح رهن الخطوط الحمراء لهؤلاء الطامعين.

وفي الداخل إستمر قانون الطوارئ جاثماً على صدور المصريين بما يواكبه من محاكم استثنائية وقضاء استثنائي وعدالة استثنائية تأكيداً لوجود حقوق استثنائية لعناصر استثنائية. ورغم عراقلة القضاء المصري العادي فقد أصبحت أروقه تعاني مؤخراً من عورات عديدة ترتب عليها ابتعاد المسافات بين الحق من جهة والعدل من جهة أخرى والقانون من جهة ثالثة ليس فقط بسبب اهتزاز الاستقلالية المفترضة للسلطة القضائية تحت ثقل "سيف المعز وذهبه" ولكن أيضاً بالنظر إلى العديد من الاعتبارات الميدانية والتي أبرزها بطء التقاضي وتقاطع الإجراءات وتعدد الثغرات التي تنفذ منها "قهلوة" المحامين والأعيابهم وتأثير وحدات المباحث على سير العدالة فيما تقدمه من تحريات من شأنها تمييع الحقائق إن لم يكن تغييرها كسلاً أو جهلاً أو عمداً. وقد زادت عورات القضاء المصري مؤخراً بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية وهي التعديلات التي أصبحت سارية في

يوليو ٢٠٠٦ وتقضى بإلغاء إجراء الحبس الاحتياطي على ذمة القضية كإجراء إحترازي كان يحد من قدرات المتهم على إتلاف الأدلة الجنائية أو التأثير على الشهود لغير صالح العدالة. وبموجب هذه التعديلات تم استبدال الحبس الاحتياطي بواحد من ثلاثة بدائل أخرى مخففة هي:-

أ- إلزام المتهم بالإقامة داخل حدود الدولة أو دائرته الجغرافية أو منزله.

ب- إلزام المتهم بتقديم نفسه لقسم الشرطة الذي يتبعه في أوقات محددة.

ج- إلزام المتهم بالإمتناع عن الذهاب الى أماكن محددة تقرها المحكمة.

وتوفر هذه الإجراءات الاحتياطية المخففة المزيد من الثغرات لكبار المتهمين "الاستثنائيين" للإفلات من العقاب بعرقلة سير الدعوى ومنع العدالة من اتخاذ مجراها الطبيعي.

وتؤكد البيانات الرسمية المصرية مدى اختلال الأمن والأمان حالياً في مصر حيث إرتفع عدد الجرائم المرتكبة سنوياً لما يزيد على ٢٠ ألف جناية وجنحة (بالإضافة إلى عشرات الألوف من المخالفات وعشرات الألوف من الجنايات والجنح التي يتم تصنيفها كمخالفات بفعل العورات والاعتبارات الميدانية السابق الإشارة إليها، الى جانب الجرائم التي لا يتم الإبلاغ عنها أصلاً من قبل المجنى عليهم سواء لجهلهم أو لخوفهم من الفضيحة أو لمشاركتهم في الجريمة ذاتها أو لارتكابهم جرائم أخرى وسواء لسعيهم الى القصاص عبر المجالس العرفية أو الى الثأر بأيديهم) وتفيد البيانات

الرسمية بأنه لا يتم ضبط سوى ٨٠٪ من الجرائم العشرين ألفاً
المعلن عن ارتكابها ولا يتم الفصل قضائياً سوى في ٧٨٪ من
الجرائم التي يتم ضبطها أي بنسبة ٦٢٪ من الجرائم المعلن عن
ارتكابها. كما تفيد البيانات الرسمية بأنه لا يتم تنفيذ سوى ٥٠٪
فقط من الأحكام الصادرة وتترك الأحكام المتبقية لتسقط بمضي
المدة التي حددها القانون بثلاث سنوات للحكم الغيابي وخمس
سنوات للحكم الحضورى وعشرين سنة للجنايات التي عقوبتها
الإعدام، وفيما يتعلق بتحصيل غرامات المخالفات تصل نسبة تنفيذ
الأحكام إلى ٨٤٪. وهكذا فإن الخريطة الرسمية للجريمة والعقاب
في مصر تشير إلى أن ٣١٪ فقط من المجرمين المعلن عنهم كجناة
وجانحين يلقون عقابهم في حين يظل ٦٩٪ منهم طلقاء يعيشون في
الأرض فساداً. كما تفيد البيانات الرسمية بأن هناك حوالي مائة
ألف شخص مطلق السراح من فئة "مسجل خطر" والتي تعنى
حرفياً معتادى الإجرام الذين سبق أن صدرت في حقهم أحكام
نهائية متعددة لارتكابهم جرائم متكررة من نوع القتل العمدى
والشروع في قتل والقتل ضرباً وإحداث عاهة مستديمة والباطجة
والسرقة بالإكراه والخطف وتجارة المخدرات والتشكيلات
العصابية ذات الأنشطة المتنوعة وما شابه. ورغم أن اتساع النطاق
العدوى للجناة والجانحين والمسجلين خطر الطلقاء في قلب المجتمع
المصرى يلبي احتياجات الطفيلية الحاكمة فيما تقوم به من فساد
اقتصادي وسياسي إلا أنه بالنظر لميل عوام المصريين في
سلوكياتهم اليومية نحو التسبب والانفلتات والفوضى والعشوائية
فإننا نرى النار تسرى في قلب الهشيم لتتحرق الجميع.

٤ - على صعيد الاستيعاب واجهت الدولة المصرية خلال العقدين الأخيرين عدة أخطار وتحديات حقيقية على المحاور الداخلية والخارجية كوقوع زلزال عام ١٩٩٢ ووقوع حوالى ٢٠٪ من الأراضي العربية في فلسطين ولبنان والعراق وسوريا والمغرب والسودان تحت الاحتلال العسكرى الأجنبى المباشر. كما افتعلت الدولة من جانبها عدة أخطار وتحديات وهمية لتعبئة المجتمع حولها بهدف إستيعابه كتنظيم الأسيرة ومكافحة الإرهاب. وفى الحالتين الحقيقية والوهمية فشلت الدولة فى إستيعاب المجتمع المصرى بل أن المصريين وكرد فعل عقابى للدولة قد إتفوا إتفافاً مضاداً حول الإتجاه الدينى الذى يروونه نقيضاً للدولة فبادر الإتجاه الدينى من جانبه بتقديم العون لمتضررى الزلزال وبقيادة التحركات الاحتجاجية للنخب والجماهير فى الشارع المصرى ضد وجود وممارسات الاحتلال العسكرى الأجنبى للأراضي العربية كما تجاوب معه المصريون بتجاهل موضوعى تنظيم الأسيرة ومكافحة الإرهاب. وقد دار الصراع حول الاستيعاب بين الدولة والإتجاه الدينى على عدة جبهات كانت أكثرها سخونة هى جبهة الودائع المالية للمصريين ففي عام ١٩٨٨ كانت شركات توظيف الأموال - وهى شركات أهلية ذات إتجاه دينى معان لم تبلغ العام العاشر من عمرها بعد - كانت قد نجحت فى أن تستوعب حوالى ١٦ مليار جنيه مصرى بنسبة ١٦٪ من إجمالى ودائع المصريين آنذاك مقابل ٢٦ مليار جنيه مصرى بنسبة ٢٥٪ من إجمالى الودائع تم استيعابها داخل الجهاز المصرفى الرسمى التابع للدولة والذى كان يضم آنذاك حوالى مائة بنك يعمل بعضها فى مصر

الأكثر من مائة عام مثل البنك العقاري الذي تأسس عام ١٨٨٠
والبنك الأهلي الذي تأسس عام ١٨٩٨ في حين توزعت النسبة
المتبقية من ودائع المصريين وتبلغ ٥٩٪ بين الأوعية الإيداعية
الأجنبية والأوعية المحلية السرية. ولما كان إلتفاف المصريين بهذا
الشكل حول شركات توظيف الأموال وعلى حساب الجهاز
المصرفي الرسمي قد شكل إعلاناً واضحاً عن تراجع القدرات
الاستيعابية لمؤسسات الدولة لصالح الإتجاه الدينى فقد سبب هذا
الأمر إنزعاجاً شديداً للدولة فتعامات معه بعنف شديد حيث انقضت
الدولة بكافة مؤسساتها القمعية فى عام ١٩٨٨ على شركات
توظيف الأموال فاحتلتها واستولت على ما بحوزتها من أموال
سائلة وعينية وعقارية وغيرها من المقومات التى هى فى الأصل
ملك للمودعين المصريين وقامت الدولة بتسليم هذه "الغنائم" للجهاز
المصرفي الرسمي التابع لها مع معاقبة هؤلاء المصريين الذين
تجرأوا وأودعوا أموالهم بعيداً عن استيعاب الدولة، وقد شملت
العقوبات فيما شملته عدم استرداد الأموال أو استردادها بعد
عقدين من الزمان أو استردادها بشكل منقوص أو بشكل سلعى
يقل عن نصف قيمتها مع الحرمان من الأرباح والفوائد فى كل
الحالات بينما كانت أرباح الجهاز المصرفي الرسمي تتراوح ما
بين ٩٪ و ١١٪ خلال العقدين الأخيرين، بل أن عدداً كبيراً من
مودعي شركات توظيف الأموال لا يعلمون حتى الآن ماهية الجهة
الرسمية الحائزة لإيداعاتهم وبالتالي المسئولة عن ردها إليهم هل
هى النيابة العامة أم جهاز المدعي الاشتراكي أم غيرهما من
الجهات.

وعليه فإن الطفيلية التي كانت قد فتحت كافة أبواب المجتمع المصري أمام شركات توظيف الأموال باعتبارها توفّر مجالا جديداً يسمح للطفيلية بالامتصاص السهل للمزيد من أموال المصريين المودعة لدى هذه الشركات بإبتزازها وفرض الإتاوات عليها، قد خشيت من احتمال أن تتقلب عليها شركات توظيف الأموال استناداً لنموها السريع واستقلاليتها النسبية عن الطفيلية لاسيما وأن قادة هذه الشركات هم في الأصل طفيليون وقد اكتسبوا على مدى عمر الشركات البالغ عشرة أعوام المزيد من الخبرات التي جعلتهم يتقنون تماماً الأساليب الطفيلية في الاقتصاد والسياسة، كما يمكن النظر الى احتلال الدولة لشركات توظيف الأموال والاستيلاء على مقوماتها في عام ١٩٨٨ باعتباره ترجمة لرغبة الطفيلية في ذبح دجاجتها التي تبيض ذهباً خشياً من وقوع البيض الذهبي في أيدي "الخير".

وأخيراً وليس آخراً فإن وصول عدد المصريين بالخارج الى ١١ مليون شخص بنسبة ١٥٪ من إجمالي المصريين يضيف تأكيداً جديداً على فشل مؤسسات الدولة في استيعاب هؤلاء حتى عند الحد الأدنى المتمثل في إبقائهم فوق أرضهم حيث فروا بجلدهم للخارج هرباً من مؤسسات الدولة المصرية مع استمرار احتفاظهم بالانتماء للشعب والولاء للوطن.

٥- على صعيد الدعم الخارجي تراجع الداعمون عما كانوا يقدمونه من دعم مالي واقتصادي وعسكري لمصر حيث أصبح دعمهم مرتبطاً بمدى خضوع مؤسسات الدولة المصرية لوصايتهم. كما تراجع دعمهم السياسي والدبلوماسي لمطالب الدولة المصرية

في مختلف الأروقة والمجالات حتى لو اقتصرنا هذه المطالب على محاولة إعادة انتخاب أحد المصريين كأمين عام للأمم المتحدة لمدة ثانية أو محاولة إستضافة كأس العالم لكرة القدم على الأراضي المصرية، علماً بأن هؤلاء الداعمين هم أنفسهم الطامعين الأجانب. وحسب البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة المصرية واحصائيات الأمم المتحدة فقد تراجع الدعم الخارجى الذى حصلت عليه الدولة المصرية عام ٢٠٠٥ بدرجة ملحوظة مقارنة بالدعم الخارجى الذى كانت قد حصلت عليه عام ٢٠٠١ فالقروض والتسهيلات الأجنبية تراجعت من ٣,٣ مليار دولار الى ٣ مليار دولار فقط والمنح النقدية والعينية تراجعت بدورها من ١,٣ مليار دولار الى مليار دولار واحد فقط أما الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للداخل فقد تراجعت من ١,٣ مليار دولار الى نصف المليار دولار فقط، أى أن الدعم الخارجى للدولة المصرية قد تراجع فى أربعة أعوام فقط بقيمة حوالى ١,٤ مليار دولار. ورغم أن تراجع المعونات الخارجية يمكن إحتسابه فى ميزان حسنات الدول المستقلة ذات الاقتصاديات الناهضة، إلا أنه بالنسبة للدول التابعة ذات الاقتصاديات المتدهورة كمصر فإن تراجع الدعم والمعونات الخارجية يدفع نحو المزيد من التدهور فى مؤسسات الدولة سواء على صعيد تأديتها لوظائفها أو حتى على صعيد مجرد البقاء الهيكلى لهذه المؤسسات.

ونخلص مما فات الى غياب المقومات الخمسة للمشروعية عن مؤسسات الدولة المصرية مما يعنى غياب المشروعية عن الدولة المصرية المعاصرة وينفى إمكانية تحقيق الاستقرار قصير المدى والقائم على المشروعية.

ثالثاً: لماذا إذن لم يحدث الإنهيار ؟

إن إعلان الدولة المصرية رضوخها لحالة التبعية منذ سبعينيات القرن الماضي متواكباً مع فقدانها التدريجي لإمكانية تحقيق أى نوع من الاستقرار سواء كان متوسط المدى القائم على الشرعية أو كان قصير المدى القائم على المشروعية يدفع الدولة بكافة مؤسساتها الى الإنهيار التام، الأمر الذى توقعت بعض النخب السياسية حدوثه قبل حلول القرن الواحد والعشرين، وهو توقع فى محله العلمى والمنطقى لولا مصادفة عرضية خلقت ظاهرة استثنائية حصلت بموجبها الدولة المصرية عن غير قصد منها على عمر إضافى قصير يفوق عمرها الافتراضى المنتهى "إكلينيكيًا" منذ عدة أعوام، ألا وهى ظاهرة "الطيور المفردة خارج السرب" وهم بعض العناصر المميزة ممن ينتمون للاتجاهات الفكرية الماركسية والليبرالية والقومية والإسلامية والذين كانت الدولة قد نجحت فى استيعابهم داخل مؤسساتها السياسية والتعبوية والبيروقراطية والدبلوماسية بل والقمعية أيضاً فى حالات نادرة منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك فى إطار المساعي الأمنية لتفتيت جماعاتهم السياسية الأصلية بحرمان تلك الجماعات من العناصر المميزة لديها، وقد تعرض هؤلاء لخديعة فتت فى عضدهم آنذاك مفادها أنهم عبر مواقعهم الجديدة ذات التأثير والتمكين يستطيعون توجيه الدولة بكل مؤسساتها فى الاتجاهات المتسقة مع أفكارهم السياسية الأصلية بما يحقق مصالح الوطن والشعب بشكل أفضل، وفى إطار الخديعة المشار إليها همس قادة الدولة فى الأذان آنذاك دعوة استدرجية جاذبة تقول: "بدلاً من إتهامنا بسوء التصرف تعالوا

عندنا ليتعلم أولادنا على أيديكم حسن التصرف لخدمة الوطن
والشعب"..... فلما زالت السكره وعادت الفكرة وجد هؤلاء
العقائديين أنفسهم "أسرى حرب" داخل مؤسسات الدولة التي يسيطر
عليها الطفيليون بما يحملونه من إزدراء وكراهية وعداء للعقائد
والعقائديين، ورغم ما يلقونه من سوء معاملة فقد حافظ العقائديون
على حسن أدائهم لمهامهم مما أسهم في رفع مستوى الأداء العام
داخل مؤسساتهم الأمر الذي ترتب عليه انخفاضاً نسبياً لسرعة
الانهيار، مع ملاحظة أن هذا السيناريو قد توقف من قبل الطرفين
كل على حدة، حيث إنتهى العقائديون المستوعبون داخل المؤسسات
لما سبق أن تعرضوا له من خديعة بينما إنتهى الطفيليون الى أن
تغيير "المواقع" لم يواكبه بالضرورة تغيير "المواقف" فما زال
بعض العقائديين يقاوم الطفيلية والطفيليين حتى وإن كان بين
ظهرانيهم.

سيناريوهات المستقبل المصري

أولاً: طبيعة المرحلة الحالية وقراءة الخريطة السياسية المعاصرة في مصر

إن المرحلة التاريخية علمياً ليست فترة زمنية تقاس بالأعوام والشهور بل هي حالة استقرار مؤقت لتحالف اجتماعي حاكم إما أن ينجز خلالها أهدافه المعلنة والسرية فاتحاً باب التقدم للأمام أو أن يفشل بشكل حاسم في انجاز أهدافه فيفتح باب التراجع للخلف. وسواء تم الإنجاز أو تم الإعتراف بالفشل فإن الفئات المكونة للتحالف الاجتماعي الحاكم تنتقل بعدها إلى أوضاع سياسية جديدة فقد تتفرد إحداها بالسلطة دون حلفاء وقد تتحالف إحداها أو بعضها مع حلفاء جدد لتكوين تحالف اجتماعي حاكم جديد وقد تتحالف إحدى أو بعض الفئات التي سبق لها المشاركة في حكم المرحلة المنتهية مع حلفاء جدد لتكوين تحالف خارج الحكم أو معارض للحكم وقد تعارض بعض الفئات بشكل انفرادي وقد تتراجع بعضها أو تتسحب لتختفي من الخريطة، ولما كان لكل فئة اجتماعية إتجاه سياسي يعبر عن مصالحها ويدافع عنها فإن فهم طبيعة المرحلة المصرية الراهنة يتطلب قراءة أوسع للخريطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة في مصر حيث يمكن قراءتها

إنطلاقاً من إحدى ثلاث إحدائيات هي الوطنية أو الديمقراطية أو الاجتماعية. ورغم تضافر الإحدائيات الثلاث المذكورة معاً فإننا قد اخترنا قراءة الخريطة المصرية عبر مدخل الإحدائيات الوطنية حيث نجدتها تضم المكونات الآتية:-

١- معسكر الطفيلية أو التحالف الاجتماعي الحاكم والذي يقوم بتوجيه كل موارد الوطن بنائياً ووظيفياً في الاتجاهات التي تسمح له بامتصاص أكبر قدر من أموال الداخل المصري وتحويلها للخارج لتكديس الأرباح والثروات بأقل مجهود ممكن، مما ترتب عليه زيادة اتساع الفجوة القائمة بين الأقلية شديدة الثراء والأغلبية شديدة الفقر لاسيما مع تخلى الدولة بسبب شراهة النهب الطفيلي عن أبسط واجباتها تجاه الغالبية العظمى من المواطنين الفقراء والتي كانت تتمثل في دعم بعض السلع والخدمات العامة كالصحة والتعليم والإسكان والمرافق والمواصلات وغيرها، وفي إطار نفس الاتجاهات الطفيلية تم التفريط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، وفي إطار تبعية هذا المعسكر للطامعين الأجانب تم التفريط في السيادة وفي الثوابت الوطنية والقومية حيث اختلفت موازين القوى الإقليمية على حساب الدور المصري الذي تراجع إقليمياً الى ما هو أدنى من الحدود الدنيا لصالح الطامعين الأجانب. ولتغطية ذلك كله قامت الطفيلية باحتكار الدولة ككل حيث تم ابتلاع السلطات التشريعية والقضائية في جوف السلطة التنفيذية التي تم ابتلاعها بدورها في جوف مجموعات عائلية محدودة من العناصر الطفيلية التي استثمرت احتكارها لتوسيع نطاق القهر والقمع الأمني والبوليسي والعسكري لمنع كافة محاولات المشاركة من قبل

الأخرين ولو بمجرد إبداء الرأي فيما يحيط بهم من أمور وطنية وديمقراطية واجتماعية.

٢- معسكر الطامعين الأجانب والذي تقوده حالياً الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي وإسرائيل على الصعيد الإقليمي وهؤلاء يطمعون في استمرار انفتاح مصر أمام نفوذهم ومشاريعهم الاستعمارية لضمان استمرارهم في استنزاف الأموال والموارد المصرية الحاضرة والمستقبلية حتى لو كانت من الموارد غير القابلة للتجديد كقوة العمل والبتروول والآثار المهربة وغيرها. ويتمثل وجود هذا المعسكر في الخريطة الداخلية المصرية عبر البعثات الدبلوماسية وهيئات المعونة الصريحة للدولتين وعشرات السواتر الدبلوماسية العالمية الأخرى الى جانب الأتباع والعملاء من المصريين الموزعين على المواقع القيادية في مؤسسات الدولة وبعض التكتلات الاقتصادية والمالية الرأسية والأفقية وجمعيات رجال الأعمال وعدد كبير من السواتر الأهلية والحزبية. ويحاول معسكر الطامعين الأجانب تجميل وجهه القبيح والترويج لنفسه في مختلف الأوساط النخبوية وال جماهيرية داخل المجتمع المصري برفع شعارات زائفة للإدعاء بحرصه على الديمقراطية مما أدخله في بعض الاحتكاكات الشكلية مع أصدقائه الطفيليين الذين يحتكرون الحكم باعتبارهم معادين للديمقراطية بشكل فج وسافر.

٣- معسكر المعارضة الوطنية وهو يتكون من أربعة اتجاهات رئيسية هي الإسلامى والقومى والليبرالى والشيوعى ورغم ما بينها من خلافات حول قضايا المحورين الديمقراطى والاجتماعى ورغم ما يحويه كل اتجاه على حدة من أجنحة داخلية

تختلف بدورها فيما بينها حول تفاصيل القضايا المختلف عليها أصلاً. إلا أنها تتفق جميعاً في المحور الوطني على مقاومة الطامعين الأجانب ولا سيما إسرائيل بما يفرضه ذلك من مقاومة الرضوخ لحالة التبعية للطامعين الأجانب وبالتالي مقاومة الذين يرضخون وعلى رأسهم الطفيلية الحاكمة.

فالإتجاه الإسلامي يقاوم إسرائيل بدافع من الإيمان الديني باعتبارها حركة يهودية غادرة وهو يسعى لاستدعاء الهوية الإسلامية من التاريخ على أساس أن أسلمة مصر سوف تجمع صفوف المصريين للجهاد ضد الطامعين الأجانب من الصليبيين واليهود.

والإتجاه القومي يقاوم إسرائيل بدافع من الإيمان بالوحدة العربية كهدف وطريق للتنمية المستقلة وباعتبار أن وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي قد تم زرعها عمداً من قبل الطامعين الأجانب بهدف منع قيام الوحدة العربية.

أما الإتجاه الليبرالي فإنه يقاوم إسرائيل بدافع من الإيمان بحاجة المصريين لنظام السوق الرأسمالي الحر بما يتطلبه من حرية إقتصادية متواكبة مع حزمة الحريات الشاملة وهو ما تم القضاء عليه بسبب إحتكارية الثروة والسلطة من قبل الطفيلية المدعومة أمريكياً وإسرائيلياً.

وأخيراً فإن الإتجاه الشيوعي يقاوم إسرائيل بدافع من الإيمان بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية للفقراء والكادحين المصريين والذين يتم إمتصاص دمهم بواسطة الطفيلية المدعومة أمريكياً

واسرائيلياً، وبدافع من ضرورة حسم الصراع الوطني ضد اسرائيل قبل خوض النضال من أجل العدالة الاجتماعية .

ثانياً: المسارات البديلة والاستدراج المتبادل

تشهد العلاقات بين المكونات الثلاثة للخريطة السياسية المصرية (الطفيلية الحاكمة والطامعين الأجانب والمعارضة الوطنية) حالة من الشد والجذب الملفتة حيث يسعى كل معسكر من جانبه لاستقطاب المعسكرين الآخرين حوله كما يسعى في الوقت ذاته الى ابعاد المعسكرين الآخرين عن التقارب فيما بينهما باعتبار أن هذا التقارب لو تم سيكون على حساب الطفيلية تستقطب المعارضة على أرضية وحدة الهوية الوطنية و القومية والدينية وتستقطب الطامعين الأجانب على أرضية مكافحة الإرهاب الديني و التطرف القومي. و الطامعون الأجانب يستقطبون المعارضة على أرضية المسعى المشترك للديمقراطية ويستقطبون الطفيلية على أرضية حماية استقرارها في الحكم. والمعارضة تتجاوب بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة مع محاولات استقطابها من قبل المعسكرين سعياً منها لتوسيع المجالات المتاحة أمامها للحركة السياسية والتي هي بالضرورة ضد الطفيلية وضد الطامعين الأجانب. وفي إطار هذه الدائرة المفرغة من المساعي المتبادلة للاستقطاب يقوم كل معسكر بالهدس والإيقاع بين المعسكرين الآخرين لاستدراجهما معاً نحو التصادم أو لدفع أحدهما لمواجهة الآخر حتى أصبح الأمر يبدو وكأنه معركة " طول نفس " بين المعسكرات الثلاثة ليخرج الأقصر نفساً من الخريطة حيث

بالكل من ضلع من اضلاع المثلث بأن يقوم أحد الضلعين الآخرين بإخراج الضلع الثالث وكفى الله الضلع الأول شر القتال إلا أن الأفق يبدو مختلفاً عن ذلك بالنظر إلى المسارات اليدوية والمحتملة في المستقبل القريب وأبرزها الآتي: -

١- مسار استمرار الطفيلية في الحكم وبالتالي المزيد من تدهور الأوضاع على كافة المحاور الوطنية والقومية والديمقراطية والإقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيؤدي حتماً إن عاجلاً أو آجلاً إلى إنفجار الغضب الشعبي غير المنظم في شكل احتجاجات عشوائية عذيفة تحاول إسقاط الحكم بالقوة غير المنظمة أي التي تعتمد أساساً على الأعمال الانتقامية والتخريب والتدمير وإشعال الحرائق النابرية (نسبة إلى يناير ١٩٥٢ ويناير ١٩٧٧) مما يدفع بالبلاد نحو أتون الحرب الأهلية .

٢- مسار التفكيك الأمريكي - الإسرائيلي لدفع البلاد نحو ما يسمونه بالفوضى الخلاقة والتي يزعمون أنها تهدف في نهاية المطاف إلى الإصلاح . ولما كان إصلاحهم المزعوم منقوصاً بطبيعته حيث لا يقدم سوى بعض المفردات الشكلية للديمقراطية مع تكريسه لتدهور الأوضاع على كافة المحاور بما فيها المحاور الديمقراطية نفسه فإنه سيكون بمثابة كلمة حق تدفع نحو الباطل ذلك أن مفردات الديمقراطية الشكلية للإصلاح المنقوص سوف توفر للجماهير العريضة الغاضبة فرصاً ومجالات أوسع للاحتجاج العنيف لا سيما مع إصرار المعسكر الأمريكي - الإسرائيلي على إقصاء الاتجاهات العقائدية الحقيقية كما حدث في العراق ومن قبله

أفغانستان ومن قبلها الصومال مما يدفع بالبلاد الى مصير مشابه
أى نحو أتون الحرب الأهلية.

٣- مسار الانقلاب المنظم المبالغ الذى يمكن تنفيذ
بواسطة بعض الأجنحة العسكرية الموالية لأحد الإتجاهين الدينى أو
القومى فى المعارضة الوطنية. ومن المتوقع هنا أنه بمجرد أن
يكشف الانقلابيون عن هويتهم الدينية أو القومية سوف تذب
الخلافات الثانوية الطفيفة بين الطفيليين والطامعين الأجانب
ليتحولوا الى معسكر واحد ضد الانقلابيين فتشهد البلاد سلسلة
متتالية من الانقلابات المضادة تدفع أيضاً نحو أتون الحرب
الأهلية.

علماً بأن أى حرب أهلية فى مصر سوف تؤدي حتماً الى
تدخل عسكري مباشر لقوات الطامعين الأجانب فوق الأراضي
المصرية بدعوى مختلفة ومبررات عديدة مثل حماية أمن إسرائيل
أو حماية أقباط مصر من الإضطهاد الدينى لتظهر عندها دولة
"قبطية" منفصلة وربما أيضاً دولة "توبية" وأخرى "صعيدية" وهلم
جراً. مع التأكيد على أن وقوع مصر - لا قدر الله - فى أتون
الحرب الأهلية بكل شرورها سوف ينطوى على إيجابية هامة
وحيدة ففى غمار الحرب الأهلية ستزول الدولة بموانعها أمام
مختلف القوى السياسية التى تؤمن بالحلول الشعبية مما يسمح لهذه
القوى بمحاولة وضع شعاراتها موضع التنفيذ الميدانى مثل القوى
الوطنية التى ترى أن حرب التحرير الشعبية هى طريق الشعب
الى التحرر الوطنى والتى تستطيع بمجرد زوال الدولة أن تضع
شعارها موضع التنفيذ ضد الكيان الصهيونى لحسم الصراع

الوطني والقومي بشكل جذري ونهائي لصالح الوطن والشعب المصري ومن حوله المحيط العربي والإسلامي بل والإنسانية جمعاء . ولعل خشية الطامعين الأمريكيان والاسرائيليين من احتمالات تطور الأوضاع على هذا النحو هي التي تحد من مساعيهم التفكيرية الفوضوية التي تنتشر برداء الإصلاح المنقوص رغم مزاعمهم الكاذبة بأنهم عندما يتراجعون نسبياً عن هذه المساعي فهم يفعلون ذلك مجاملة للطفيلية الحاكمة التي يكون عليها آنذاك أن ترد لهم الجميل على حساب الوطن والشعب .

ثالثاً: مسار السحب التدريجي للبساط

ولا يقدر على هذا المسار في مصر سوى الاتجاه الديني باعتباره الأكثر جماهيرية داخل معسكر المعارضة الوطنية المصرية والأكثر نفوذاً داخل أوساط النخب الموزعة على مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها المؤسسات القمعية. وبموجب هذا المسار يتم سحب البساط تدريجياً من تحت أقدام التحالف الاجتماعي الحاكم على الطريقة " الخومينية " عندما وضع الاتجاه الديني في إيران يده تدريجياً وتصاعدياً على كافة مؤسسات الدولة الإيرانية حتى أنه عندما أعلن الخوميني عن الإطاحة بحكم الشاه ودولته عام ١٩٧٩ لم يتعرض الاتجاه الديني الإيراني لأي مقاومة مؤثرة الأمر الذي نجحت إيران من خلاله في التغيير وإقامة الدولة الجديدة " الإسلامية " بدون الوقوع في خطر الحرب الأهلية رغم ما واجهته فيما بعد على أيدي الطامعين الأجانب . علماً بأن مسار السحب التدريجي للبساط معمول به حالياً ومنذ عدة عقود كآهم مسارات الاتجاه الديني للتغيير في مصر .

ومع التقدير العلمى لمسار " السحب التدريجى للبساط " باعتباره يقى البلاد شر الوقوع فى براثن الحرب الأهلية ولو مؤقتاً ، ومع التقدير العلمى لمقدرة الاتجاه الدينى المصرى على إنجاز بعض المهام الوطنية والقومية عند توليه السلطة إلا أنه سيدفع بالوطن والشعب كله للخلف عشرات الخطوات على المحور الديمقراطى فأصحابه هم الأصحاب الأصليين لفكرة إقصاء الخصوم الى درجة إعدامهم بعد تكفيرهم فى محاكم تفتيش الضمائر التى رآها كاتب هذه السطور مرأى العين فى السودان الى جانب أفغانستان وإيران ، وهم أيضاً الأصحاب الأصليين لفكرة أبدية الخلافة بمعنى أن مجرد مبايعة "وجهاء الرعية" للحاكم مرة واحدة تعنى المبايعة الأبدية له حيث لا يجوز لهم أو لغيرهم من المواطنين أن يرجعوا عنها أو يراجعوه أو يحاسبوه أو يعاقبوه أى أنه لا يجوز عزله بأى حال من الأحوال ، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك موقع رأس الدولة الإيرانى الذى يشغله مرشد عام الثورة الإسلامية حيث يقتصر دور رئيس الجمهورية الإيرانى على رئاسة المؤسسة البيروقراطية فقط بما يوازى موقع رئيس الوزراء فى مصر .

وهكذا فإن تحقق مسار السحب التدريجى للبساط يعنى خروج مصر من تهلكة قائمة لتقع فى تهلكة جديدة كفانا الله شر النوعين من التهلكة ، إلا إذا قام الاتجاه الدينى المصرى بمراجعة تاريخية لمواقفه على المحور الديمقراطى فحينئذ يكون لكل حدث حديث .

رابعاً: مسار الإنقاذ الوطني الديمقراطي

رغم أن غياب المسارات البديلة ذات النهايات السعيدة عن المستقبل المنظور في مصر يعتبر من النتائج الطبيعية لممارسات الطفيلية المصرية الحاكمة والمدعومة أمريكياً وإسرائيلياً فإنه ليس من الحكمة أن يتم إستدراجنا نحو إسقاط الوطن والشعب كله في أتون الحرب الأهلية أو في غياهب الشمولية الظلامية حتى لو كان ذلك تحت شعارات تبدو حكيمة من الناحية النظرية كالنخيل أو الإصلاح أو معاقبة الطفيلية الحاكمة بما إرتكبت أياديها ضد الوطن والشعب أو غيرها. وهنا نرى مساراً إفتراضياً أكثر منه واقعي وهو مسار الإنقاذ الوطني الديمقراطي باعتباره المسار الوحيد المتاح نظرياً للإنقاذ وباعتبار أن مجرد احتمال حدوثه على أرض الواقع يعنى ليس فقط وقف التدهور ولكن أيضاً إمكانية الشروع في إنجاز مجمل المهام الوطنية والقومية والديمقراطية وبعض متطلبات مهام التنمية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية دون عزلة أو إنعزال عن الدوائر الإقليمية المحيطة بمصر والدوائر العالمية ذات التأثير. وينجح المسار المقترح بإتمامه لخطوتين متتاليتين هما:-

١- تنقية التحالف الاجتماعي الحاكم حالياً في مصر من العناصر الطفيلية الأكثر قبحاً وفجوراً والتي تحظى بكراهية ونفور ملحوظين لدى جماهير المواطنين ولدى النخب السياسية المختلفة وهو ما يمكن حدوثه - نظرياً - بإحدى وسيلتين هما أن تتحى هذه العناصر وتتعدد عن الواجهة طوعاً مقابل ضمانات بعدم فتح ملفات في المستقبل، أو أن تتم تنحيها قسراً في إطار حملة تطهير

تقوم بها العناصر الأقل تلوثاً داخل التحالف الاجتماعي الحاكم
وهي عناصر قليلة العدد لدرجة الندرة.

٢- مبادرة العناصر الأقل تلوثاً بعد قيامها بالتطهير

- الطوعي أو القسري - بتوسيع التحالف الاجتماعي الحاكم عبر
الاستيعاب الحقيقي لقوى معسكر المعارضة الوطنية بما فيها
الإجاء الديني شريطة أن ينطوي هذا الاستيعاب على القبول
الحقيقي بشعارات هذه القوى في المحاور الوطنية والقومية
والديمقراطية والإقتصادية والاجتماعية مع الشروع في الوقت ذاته
في التفاوض الجاد مع الجانب الأمريكي - فقط - داخل معسكر
الطامعين الأجانب لقبول ما يدعوا إليه من إصلاح ديمقراطي
" منقوص " ذلك أن ضرورة مقاومة أطماع الأمريكان في مصر لا
تتفى الاعتراف بوجودهم المؤثر في كافة الدوائر التي تتعلق بها
المصالح والمخاوف المصرية. والسعي في إطار التحالف
الاجتماعي الحاكم الجديد وبمشاركة ندية مع المجتمع الدولي بما
فيه الولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال أوجه نقص الإصلاح
المقترح " أمريكياً " ليصبح إصلاحاً " مصرياً " حقيقياً يتضمن فيما
يتضمنه الآتي :-

أ- التحرر الوطني بمعناه الشامل لتحرير التراب الوطني
واستقلالية القرار وتأکید السيادة والخروج من وصاية الطامعين
الأجانب على الدور الإقليمي لمصر مع دعم وتطوير التفاعل
المصري الإيجابي على كافة المستويات والمحاور الإقليمية
والعالمية.

ب- الحريات بمعناها الشامل لحرية التفكير وحرية التعبير وحرية التمكين بدون أى إقصاء لأى إتجاه أو قصيل أو قسمة أو جماعة بشرية طالما تقبل من جانبها بعدم إقصاء الآخرين.

ج - التنمية الإقتصادية المستقلة ذات الطابع الانتاجى والعدالة الاجتماعية بمعناها الشامل.

إن مسار الإنقاذ الوطنى الديمقراطى هو وحده القادر على الانتقال بمصر وطناً وشعباً نحو المراحل الأكثر تقدماً للأمام وصولاً الى المستقبل الذى يليق بمصر والمصريين.

والوطن دوماً من وراء القصد،،

طارق المهدوى

القاهرة فى ١/٨/٢٠٠٦

المراجع الأساسية للبحث

أولاً : الوثائق والتقارير :-

- ١- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ٢- مصر في أرقام ، تقرير صادر عن الجهاز المركزي المصري للتعينة العامة والإحصاء، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- ٣- الإصلاح السياسي في مصر ، تقرير صادر عن الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ٤- الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، تقرير صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ٥- التقرير الأسبوعي الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ٦- تصريحات المسئولين المصريين المنشورة بوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية وجريدة الأهرام المصرية شبه الرسمية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ٧- حول المؤشرات السنوية للإقتصاد المصري ، تقرير صادر عن جمعية رجال الأعمال المصريين ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ٨- حول انتخابات ٢٠٠٥ ، تقرير صادر عن مركز الدراسات المستقبلية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

- ٩- الحالة الجنائية في مصر ، تقرير من إعداد فادية أبو شهبة ،
صادر عن المركز القومي المصري للبحوث الاجتماعية
والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ١٠- حول الفساد في مصر ، تقرير من إعداد نعمان الزياتي ،
صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،
٢٠٠٦ .
- ١١- نحو عقد إجتماعي وسياسي جديد ، بيان صادر عن الحركة
المصرية من أجل التغيير ، مطبوعات كفاية ، القاهرة ،
٢٠٠٥ .
- ١٢- إطلاع شخصي على ما تيسر من جداول تنفيذ الأحكام
القضائية لدى الهيئات المعنية والتابعة لوزارات الداخلية
والعدل والتضامن الاجتماعي ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ١٣- التنمية الإنسانية العربية، التقرير الصادر عن برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- ١٤- حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، التقرير
الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مطبوعات المجلس
الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٠ .
- ١٥- التقرير السنوي حول الفساد في العالم ، صادر عن منظمة
الشفافية الدولية التابعة للأمم المتحدة، برلين ، ٢٠٠٦ .
- ١٦- مشروع الشرق الأوسط الكبير ، البيان الذي قدمته الولايات
المتحدة الأمريكية وصدر عن مؤتمر قمة الدول الثماني
الكبار ، في أيلاند ، ٢٠٠٤ .

ثانيا : الكتب العربية والأجنبية:-

- ١٧- إبراهيم سعد الدين وآخرون ، دعم الأغنياء ودعم الفقراء ،
كتاب الأهالي ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ١٨- أحمد الصاوى ، كشف المستور من قبائح ولادة الأمور ،
مركز الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ١٩- أحمد ثابت ، النفط والتبعية ، مركز الحضارة العربية ،
القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٢٠- أحمد شرف ، مصر فى حيات العيون ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- ٢١- أرنولد أنوخكين ، معونة أم إستعمار جديد ، ترجمة صنع الله
إبراهيم ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٢٢- أنتونى ناتج ، العرب تاريخ وحضارة ، ترجمة محمود
مسعود ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٢٣- ألبان ويدجرى ، التاريخ وكيف يفسرونه ، ترجمة عبد العزيز
توفيق جاويد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،
١٩٩٦ .
- ٢٤- السيد رجب حراز ، تاريخ أوروبا الحديث ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٢٥- أوسكار لانج ، مقالات فى التخطيط الإقتصادى ، ترجمة
محمد صبحى الأتربى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ،
١٩٦٠ .
- ٢٦- بارتوك ، تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ، ترجمة أحمد
السعيد سليمان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،
١٩٩٦ .

- ٢٧- بورشنيف ، علم النفس الإجتماعي والتاريخ ، ترجمة سعد
رحمي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة، ١٩٨٦ .
- ٢٨- جمال حمدان ، شخصية مصر ، عدة أجزاء، عالم الكتب،
القاهرة، ١٩٨٤ .
- ٢٩- جورج يوزنر وآخرون ، معجم الحضارة المصرية القديمة،
ترجمة أمين سلامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،
٢٠٠٠ .
- ٣٠- حمدي عبد الجواد ، تطور المجتمع ، دار العربي للنشر،
القاهرة .
- ٣١- رأفت عبد الحميد ، ملامح الشخصية المصرية في العصر
المسيحي ، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٤ .
- ٣٢- رضا هلال ، الأمركة والأسلمة مأزق عرب اليوم ، دار
مصر المحروسة ، القاهرة، ٢٠٠٤ .
- ٣٣- رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الأمل
للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٣٤- سيد قطب ، في التاريخ فكرة ومنتهاج ، دار الشروق ،
القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٣٥- صلاح العنبروسي ، حول الرأسمالية الطفيلية، دار الفكر
المعاصر، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٣٦- صلاح نصر ، الحرب الاقتصادية في المجتمع الإنساني، دار
القلم ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

- ٣٧- طارق المهدوى ، الإخوان المسلمون على مذبح المنصورة ، دار أزال ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٣٨- طارق المهدوى ، أوراق مهمة في المسألة المصرية ، دار أزال ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- ٣٩- طارق المهدوى ، مصر بين الإستبداد الفرعونى والعولمة الأمريكية ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٠ .
- ٤٠- عبد الخالق عبد الله ، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٨٦ .
- ٤١- عبد الخالق فاروق ومحمد فرج ، أزمة الإنتماء فى مصر ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ٤٢- عبد العظيم رمضان ، قصة عبد الناصر والشيوعيين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ٤٣- فرج فودة ، الحقيقة الغائبة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٤٤- فؤاد مرسى ، هذا الإنفتاح الإقتصادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٤٥- محمد عمارة ، الإسلام والثورة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩ .
- ٤٦- محمد يوسف الجندي ، العولمة والأممية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٩ .
- ٤٧- مختار رسمى ناشد ، فضل الحضارة المصرية على العلوم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣ .

٤٨ - مصطفى طيبة، رؤية جديدة للناصرية ، المركز المصري
العربي، القاهرة، ١٩٨٦ .

٤٩ - يوري بوبوف ، دراسات في الإقتصاد السياسي ، دار التقدم،
موسكو، ١٩٨٥ .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	الفصل الأول: الدولة ظاهرة عابرة في تاريخ الوطن..
١٣	الفصل الثاني: مقومات إستقرار الدولة المعاصرة بين الشرعية والمشروعية
١٩	الفصل الثالث: ظهور الدولة في مصر
٢٣	الفصل الرابع: الأطماع الأجنبية وسقوط الدولة المصرية في براثن التبعية
٣١	الفصل الخامس: يحدث في مصر الآن
٥٣	الفصل السادس: سيناريوهات المستقبل المصري
٦٥	المراجع الأساسية للبحث

الترقيم الدولي

رقم الإيداع : ٢٠٠٦ / ٢٠٧٣٨
 الترقيم الدولي (LS.B.N) : 977 - 5222 - 85 - 0

١	١
٢	٢
٣	٣
٤	٤
٥	٥
٦	٦
٧	٧
٨	٨
٩	٩
١٠	١٠
١١	١١
١٢	١٢
١٣	١٣
١٤	١٤
١٥	١٥
١٦	١٦
١٧	١٧
١٨	١٨
١٩	١٩
٢٠	٢٠
٢١	٢١
٢٢	٢٢
٢٣	٢٣
٢٤	٢٤
٢٥	٢٥
٢٦	٢٦
٢٧	٢٧
٢٨	٢٨
٢٩	٢٩
٣٠	٣٠
٣١	٣١
٣٢	٣٢
٣٣	٣٣
٣٤	٣٤
٣٥	٣٥
٣٦	٣٦
٣٧	٣٧
٣٨	٣٨
٣٩	٣٩
٤٠	٤٠
٤١	٤١
٤٢	٤٢
٤٣	٤٣
٤٤	٤٤
٤٥	٤٥
٤٦	٤٦
٤٧	٤٧
٤٨	٤٨
٤٩	٤٩
٥٠	٥٠
٥١	٥١
٥٢	٥٢
٥٣	٥٣
٥٤	٥٤
٥٥	٥٥
٥٦	٥٦
٥٧	٥٧
٥٨	٥٨
٥٩	٥٩
٦٠	٦٠
٦١	٦١
٦٢	٦٢
٦٣	٦٣
٦٤	٦٤
٦٥	٦٥
٦٦	٦٦
٦٧	٦٧
٦٨	٦٨
٦٩	٦٩
٧٠	٧٠
٧١	٧١
٧٢	٧٢
٧٣	٧٣
٧٤	٧٤
٧٥	٧٥
٧٦	٧٦
٧٧	٧٧
٧٨	٧٨
٧٩	٧٩
٨٠	٨٠
٨١	٨١
٨٢	٨٢
٨٣	٨٣
٨٤	٨٤
٨٥	٨٥
٨٦	٨٦
٨٧	٨٧
٨٨	٨٨
٨٩	٨٩
٩٠	٩٠
٩١	٩١
٩٢	٩٢
٩٣	٩٣
٩٤	٩٤
٩٥	٩٥
٩٦	٩٦
٩٧	٩٧
٩٨	٩٨
٩٩	٩٩
١٠٠	١٠٠



✧ مؤلف الكتاب المستشار الإعلامى طارق المهدوى

✧ عمل فى السابق كدبلوماسى بعدة سفارات مصرية فى الخارج، وكصحفى مسئول عن بعض الإصدارات السياسية.

✧ باحث وأديب صدرت له عدة كتب من أهمها :-

— الإخوان المسلمون على مذبح المناورة.

— أوراق مهمة فى المسألة المصرية.

— مصر بين الإستبداد الفرعونى والعولمة الأمريكية

— مجموعة قصص اللون الأسود.

✧ عضو مجلس نقابة التجاريين المصريين (شعبة العلوم السياسية).

✧ عضو نقابة السادة الأشراف.